الاستدلال بعدم الدليل عند ابن مالك في شرح التسهيل

د. حمادة محمد حسين أحمد بودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الاستدلال بعدم الدليل عند ابن مالك في شرح التسهيل

د. حمادة محمد حسين أحمد بودي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٣/ ٧/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٠/ ٢/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

أكثرَ ابن مالك في "شرح التسهيل" من الاستدلال بعدم الدليل، فقد ينفي وجود الدليل وهو موجود، أو موجود لكنه ضعيف، وقد يُعجب برأي فيرمي الرأي الآخر بأنه لا دليل عليه، رغم أنه مذهب جميع النحويين، وقد ظهر من الدراسة أن بعض شراح التسهيل قد يوافقون ابن مالك في القول بعدم الدليل، وأن أبا حيان اهتم برد دعوى عدم الدليل، وقد انتظم البحث في مبحثين هما: الاستدلال بعدم الدليل في النحو، والاستدلال بعدم الدليل في الصرف، قبلهما المقدمة والتمهيد، وبعدهما الخاتمة والمصادر.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال . عدم الدليل . ابن مالك . شرح التسهيل

Inferring the lack of evidence according to Ibn Malik in Sharh al Tasheel

Dr. Hamada Muhammad Hussein Ahmed Boudy
Associate professor of grammar and morphology - College of Arabic Language
Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Abstract:

Ibn Malik in “Sharh al-Tasheel” made more inferences by denying the existence of evidence. He may deny the existence of evidence while it exists, or it exists but weakens it. He may admire Fermi's opinion that there is no evidence for it. Even though it is the doctrine of all grammarians, it has emerged from the study that some explainers of facilitation may agree with Ibn Malik in saying that there is no evidence and that Abu Hayyan was concerned with dismissing the claim of lack of evidence. The search was organized in two studies, namely: denying the existence of evidence in grammar, and denying the existence of evidence in the exchange. Before them the introduction and the introduction, and after them the conclusion and the sources.

key words: Inferring - the lack - evidence according - Ibn Malik - Sharh al-Tasheel

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، اللهم صل عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

أما بعد

فقد حظيت لغة العرب من الحفظ والانتشار بما لم تحظ به أية لغة أخرى، وذلك منذ أن شرّفها الله واختارها لتكونَ لغةَ القرآن الكريم؛ ولذا فإن مجال البحث فيها لا ينتهي إلى يومنا هذا، فقد تكفل رب العزة بحفظ لغة كتابه، قال تقدست أسماؤه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(١).

وعلم النحو أرفع علوم العربية، وأعلاها شأنًا، وقد ترك النحويون لنا تراثًا ضخمًا أودعوه نتاج فكرهم وعميق نظرهم، ومن أهم هذه الكتب كتاب شرح التسهيل لابن مالك، ولا أدل على ذلك من شدة اهتمام النحويين به، ودراستهم له دراسات شاملة، وقد أكثر ابن مالك في هذا الكتاب من الاستدلال بعدم الدليل، فعمدت إلى الكتاب أتصفحه، فإذا به جملة من المواضع تصلح للدراسة، فعزمت على دراستها؛ فلم تقم على هذا الدليل دراسة فيما أعلم، وقد جاءت تحت عنوان:" الاستدلال بعدم الدليل عند ابن مالك في شرح التسهيل"، وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يأتي في مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة، وقائمة المصادر.

(١) الآية: ٩ سورة الحجر.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

التمهيد: الاستدلال بعدم الدليل" المصطلح ووردوه في كتب النحو".

المبحث الأول: الاستدلال بعدم الدليل في النحو.

المبحث الثاني: الاستدلال بعدم الدليل في الصرف.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

قائمة المصادر: وفيه أهم مصادر البحث ومراجعه.

وقد اتبعت في دراسة مسائل هذا البحث المنهج الآتي:

١- جمعت من كتاب شرح التسهيل ما حكم عليه ابن مالك بعدم الدليل، أو وصفه بذلك.

٢- وضعت عناوين لمسائل البحث، ضمت خمسًا وعشرين مسألة، منها ثلاث وعشرون في النحو، واثنتان في الصرف، وقد سردتها على ترتيب ابن مالك في الألفية؛ لأنه المنهج الشائع في الدراسات النحوية.

٣- وثقت المذاهب والآراء من مصادرها المعتمدة، وعزوت ما لم يعز منها.

٤- ذكرت في نهاية كل مسألة موقفي من الآراء والمذاهب التي أوردتها، وترجيح ما يظهر رجحانه ما أمكن.

وختامًا أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه تعالى، وأن يرزقنا السداد والرشاد، إنه سميع عليم.

وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير.

التمهيد :الاستدلال بعدم الدليل (المصطلح ووردوه في كتب النحو)

تعريف الدليل:

الدَليلُ في اللغة: ما يُسْتَدَلُّ به، وهو الأمارة في الشيء، وقد دَلَّهُ على الطريق يَدُلُّهُ دَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً، والفتح أعلى[١]، وجمعه أدلة، مثل: شحيح وأشحة، وجليل وأجلة[٢]، وفِي حَدِيثِ عَلي فِي صِفَةِ الصحابَةِ: "ويَخْرجون مِنْ عِنْدِهِ أَدِلَّة"، أَيْ: بِمَا قَدْ عُلِّموه فَيَدُلُّونَ عَلَيْهِ النَّاس، يَعْنِي: يَخْرُجون مِنْ عِنْدِهِ فُقَهاء، فجعَلهم أَنْفُسَهُمْ أَدِلَّةً مُبَالَغَةً[٣]، ومن معاني الدليل البرهان، والبيّنة، والحجّة، والشاهد، والعلامة، وهو صفة مشبَّهة تدلّ على الثبوت[٤].

وفي الاصطلاح: ما يرشد إلى المطلوب[٥]، أو هو معلوم يُتوصّل بصحيح النَّظَر فيه إلى علم ما لا يُعلم في العادة اضطراراً[٦]، أو هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[٧].

---

(١) ينظر تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري:٤/ ١٦٩٨، ولسان العرب لابن منظور:١١/ ٢٤٨،٢٤٩.

(٢) ينظر الغريبين في القرآن والحديث للهروي:٢/ ٦٤٨.

(٣) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير:٢/ ١٣٠،١٣١.

(٤) ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر:١/ ٧٦٤.

(٥) لمع الأدلّة في أصول النّحو لابن الأنباري: ٨١.

(٦) الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري: ٤٥.

(٧) التعريفات للجرجاني: ١٠٤.

ومعنى الاستدلال بـ "gبعدم الدليل" عند النحويين: أن ينفي المستدل حكمًا، أو يقول: لا يصح هذا الحكم؛ لأنه لم يرد دليل على صحته، ويكتفي بهذا وإن لم يذكر دليلًا على النفي[1].

وقد عد بعض النحويين[2] الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه من أدلة النحو غير الغالبة.

العلاقة بين هذا الدليل وبعض الأدلة النحوية الأخرى

بين عدم الدليل وعدم النظير عموم وخصوص مطلق؛ لشمول عدم الدليل السماع وغيره، واقتصار عدم النظير على السماع، فهو أخص، يظهر ذلك فيما ذكره النحويون من أنه إذا دل الدليل العقلي على ثبوت الحكم حمل عليه، ولم يلزم إيجاد النظير إلا للاستئناس، ولا تأثير له إن عدم، وهي قاعدةٌ في الأصول ثابتة، نحو كلمة "أندلس" فإن همزته ونونه زائدتان فوزنه "أنفعُل،" وهو مثال لا نظير له لكن قام الدليل على ما ذكرنا؛ لأن النون زائدة لا محالة؛ إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على "فعلل" فتكون النون فيه أصلًا؛ لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال واللام والسين، وفي أولها همزة، ومتى وقع ذلك حُكم بزيادة الهمزة، ولا تكون النون أصلًا والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو: مدحرج وبابه،

(١) ينظر اعتراض النحويين للدليل العقلي للدكتور: محمد بن عبد الرحمن السبيهين:٩٤.

(٢) ينظر لمع الأدلة: ١٤٢، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي:٣٦٥، ٣٦٦.

فعلم بذلك أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على "أنفعل" وإن كان مثالًا لا نظير له.

وإذا لم يقم دليل عقلي على ثبوت الحكم فإن النحوي محتاج إلى إيجاد النظير، كما قال المازني في الرد على من ادعى أن "السين" و"سوف" ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملًا في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[1]، فجعل عدم النظير ردًّا على من أنكر قوله.

فإن اجتمع النظير والدليل فهو الغاية كـ نون "عنبر" فالدليل يقتضي كونها أصلًا؛ لأنها مقابلة لعين "جعفر" والنظير موجود وهو "فعلل"[2].

على أن بعض النحويين يكتفون بالاستصحاب عوضاً عن هذا الدليل؛ لقرب المصطلحين، وتداخلهما؛ إذ الاستصحاب: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[3].

كما أن الاستدلال بـ "عدم الدليل" يختلف عن استقراء كلام العرب، الذي هو تتبع الجزئيات لإثبات أمر كلي، ومثاله: انحصار الكلمة في ثلاثة

---

(١) من الآية: ٤٩ سورة الشعراء.

(٢) ينظر الخصائص:١/ ١٩٨، ١٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ١٠٣، والمقاصد الشافية :٦/ ١٢٠، ٨/ ٥٠٥، والاقتراح: ٣٦٩، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي: ١٠٧٨، واعتراض النحويين للدليل العقلي:٩٤، ١٠١.

(٣) ينظر الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦، والاقتراح: ٣٥٣، وفيض نشر الانشراح: ١٠٧٥، واعتراض النحويين للدليل العقلي: ٦٩.

أنواع: الاسم، والفعل، والحرف، وعلى ذلك فهما ضدان؛ فما ثبت بالاستقراء فقد ثبت بالإيجاب، وما ثبت بعدم الدليل فقد ثبت بالنفي[١].

مطالبة المثبت والنافي بالدليل:

لا خلاف في أن المثبت للحكم محتاج إلى إقامة الدليل، وقد استدل كثير من النحويين لنفي الحكم بعدم ورود الدليل على ثبوته، والنافي لا دليل عليه؛ لأن الأصل في الأشياء النفي والعدم، فمن نفى الحكم فقد تمسك بالبراءة الأصلية، ولهذا عد بعضهم هذا الدليل ضربًا من الاستحسان، فلا يطلب منه حجة، وأما المثبت فيلزمه دليل ينقل عن الأصل، قالوا: وإذا قام النافي بالبحث الشديد عن دليل الإثبات فلم يجد لم يلزمه الدليل على النفي، والواجب على مخالفه أن يريه دليلًا على إثبات ما نفاه[٢].

وقد ذهب ابن الأنباري[٣] إلى أن النافي عليه إقامة الدليل موافقًا في ذلك جمهور الأصوليين[٤] ؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل كما أن الحكم بالإثبات لا يكون عن دليل، فكما يجب الدليل على المثبت يجب أيضًا على النافي، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ

---

(١) ينظر الكليات للكفوي: ١٠٥، وفيض نشر الانشراح: ١٠٨٧.

(٢) ينظر المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البَصْري: ٢/ ٣٢٤، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي:٨/ ٣٢، والاقتراح: ٣٦٦، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني :٢/ ١٩١.

(٣) ينظر لمع الأدلة: ١٤٢.

(٤) ينظر شرح مختصر الروضة للطوفي:١٦٣/٣، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي:٣/ ٣٨٧.

نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1] فهذه دعوى نافية، فرد عليهم ـ سبحانه وتعالى ـ وأمر نبيه ـ عليه السلام ـ بمطالبتهم بدليل دعواهم النافية[2].

وقد فرق بعض الأصوليين بين الشاك في النفي والقاطع به، فإن كان شاكًا لم يحتج إلى دليل؛ لأنه لم يقطع بشيء فيلزمه الدليل، وإن قطع بنفيه أو نفى الحكم مطلقًا فعليه الدليل، والشأن في الدليل النحوي مختلف، فهو استعمال من العرب الفصيح للحكم الثابت، وإهمال لغير الثابت، فإذا بلغنا استعمال فصيح ثابت لحكم فهو دليل لنا على ثبوته، لكن إن لم يصلنا ذلك الاستعمال الفصيح لم يلزمنا وورود نفي ذلك الحكم عن العرب لنحكم بنفيه، بل نبادر بنفيه مستدلين بعدم ما يدل على ثبوته[3].

ويعد ابن الأنباري أول من تحدث عن هذا الدليل، غير أنه أتى بأمثلة لم توضحه، بل هي بعيدة عنه، وهو في ذلك متأثر بالأصوليين، فقد ساق مثالين افتراضيين، هما: الاستدلال على نفي أن الكلمات أربعة، وعلى نفي أن أنواع الإعراب خمسة، فيقال: لو كانت الكلمات أربعة، وأنواع الإعراب خمسة، وكان على ذلك دليل لعُرف، مع كثرة البحث وشدة الفحص، وتابعه في ذلك السيوطي، والشاوي[4].

---

(١) من الآية: ١١١ سورة البقرة.

(٢) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة:١/ ٤٥٢، وشرح مختصر الروضة للطوفي:٣/ ١٦٦، والاقتراح: ٣٦٦.

(٣) ينظر البحر المحيط في أصول الفقه: ٨/ ٣٣، واعتراض النحويين للدليل العقلي: ٩٧.

(٤) ينظر لمع الأدلة: ١٤٢، والاقتراح: ٣٦٦، وارتقاء السيادة للشاوي: ١٠٠.

استدلال النحويين بـ " عدم الدليل"

استعان كثير من النحويين ـ متقدمهم ومتأخرهم ـ بهذا الدليل كثيرًا، فهذا السيرافي يقول: "وقد زعم الفراء أن "صمحمح"(١)، وما جري مجراه أصله "صمحح"، وأنهم فصلوا بين الحاءين لاجتماعهما استثقالًا لهما؛ فجعلوا مكان الوسطى منهما ميمًا، فقالوا: صمحمح، وهذا قول لا دليل عليه، بل زيادة عين الفعل ولامه وتكريرها، كتكرير فاء الفعل وعينه في "مرمريس"(٢)؛ ليس لأن أصله المراسة"(٣).

وقال ابن جني: "فأما ما أجازه أبو عثمان في "الحيوان" من أن يكون واوه غير منقلبة عن الياء، وخالف فيه الخليل، وأن يكون الواو فيه أصلًا غير منقلبة، فمردود عليه عند أصحابنا؛ لادعائه ما لا دليل عليه، ولا نظير له، وما هو مخالف لمذهب الجمهور"(٤).

وقال ابن يعيش:" وذهب الفرّاء إلى أنّ "مُنْذُ" مركبة من "مِنْ"، و"ذُو"، فحذفوا الواو تخفيفًا وما بعدها من صلة الذال، وقال غيره: هي مركّبة من

---

(١) رجلٌ صَمَحْمَحٌ وصَمَحْمَحيٌّ: شديد، وفي السِّنّ: ما بين الثَّلاثينَ إلى الأربَعينَ.
ينظر كتاب العين للخليل بن أحمد:٣/ ١٢٩، والجيم للشيباني: ١٦٩/٢، وديوان الأدب للفارابي:٢/ ٨٦.

(٢) المِرْمَريسُ: الصَّعبُ العالي من الجِبال، والداهية، الأَرْض الَّتِي لَا تنْبت. ينظر كتاب العين:٢٥٤/٧، وجمهرة اللغة لابن دريد:٧٢١/٢، وتهذيب اللغة للأزهري:١٣/ ١٠٦.

(٣) شرح الكتاب:٥/ ٢١٩.

(٤) سر صناعة الإعراب:١/ ١٦٤.

"مِنْ" و"إذْ"، فحُذفت الهمزة تخفيفًا، وغُيرت بضمّ أوّلها، وحُرّكت الذال لسكونها، وسكونِ النون قبلها، وضُمتْ إتباعًا لضمة الميم. وهذه دَعاوَى لا دليلَ عليها، والأصلُ عدمُ التركيب"(١).

وقال في موضع آخر:" وزعم بعضُ الكوفيين أن أصل "قُضاةٍ": "قُضى" مثلَ "شُهد"، و"قُرح"، فحذفوا إحدى العينَيْن، وأبدلوا منها الهاءَ، ولا دليل على ذلك"(٢).

وقال أبو حيان:" وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن من القرائن الصارفة معنى المضارع إلي المضي "لما" المحتاجة إلي الجواب، قال: "نحو قولهم: لما يقوم زيد قام عمرو، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾(٣)، أي: جادلنا، ولا دليل في هذه الآية على مُدَّعاه؛ لأن لما في الآية اتصل بها الماضي، فليست مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لما يقوم زيد قام عمرو، إنما جاء مضارعا الجواب لا الذي اتصل بـ "لما"، على أنه يحتمل أن يكون الجواب محذوفًا، أي: شرع يجادلنا، أو أخذ يجادلنا، وحذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام"(٤).

وقال ابن هشام: "وَلَا تفِيد "لن" توكيد النَّفْي، خلافًا للزمخشري فِي كشافه وَلَا تأبيده خلافًا لَهُ فِي أنموذجه، وَكِلَاهُمَا دَعْوَى بِلَا دَلِيل، قيل: وَلَو

(١) شرح المفصل :٣/ ١١٩.
(٢) ينظر السابق:٣/ ٢٩٨.
(٣) الآية: ٧٤ سورة هود.
(٤) التذييل:١/ ١٠٩، ١١٠.

كَانَت للتأبيد لم يُقيد منفيها بِالْيَوْمِ فِي: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾[1]، ولكان ذكر الْأَبَد فِي: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[2]، تكرَارًا، وَالْأَصْل عَدمه"[3].

وهكذا نرى أن "الاستدلال بعدم الدليل" قد استدل به النحويون المتقدمون والمتأخرون.

***

(١) من الآية: ٢٦ سورة مريم.

(٢) الآية: ٩٥ سورة البقرة.

(٣) المغني: ٣٧٤.

المبحث الأول :عدم الدليل في النحو

١. جزم فعل الأمر

قال ابن مالك:" ... والمشهور عن الأخفش موافقة سيبويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء، وعنه ـ أيضًا ـ قول آخر، وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر، وهو قول بما لا نظير له، من غير دليل عليه"(١).

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على قول الأخفش أن فعل الأمر معرب مجزوم بمعنى الأمر(٢)، وجازمه معنوي، وهو كونه أمرًا، كما أن رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، قال الأخفش: ".. وقال بعضهم: (فَلْتَفْرَحُوا)، وهي لغة للعرب ردية؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على "افْعَل"، يقولون: "لِيَقُلْ زَيْدٌ"؛ لأنك لا تقدر على "افْعَل"، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت: "قُلْ"، ولم تحتج الى اللام"(٣).

وهو في ذلك متابع للفراء، قال عند قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾(٤): " معناه في الأصل حكاية بمنزلة الأمر،

---

(١) شرح التسهيل:٤/ ٦٢.

(٢) ينظر المغني: ٣٠٠، والتصريح للشيخ خالد الأزهري:١/ ٥١.

(٣) معاني القرآن:١/ ٣٧٥.

(٤) من الآية:١٤ سورة الجاثية.

كقولك: قل للذين آمنوا اغفروا، فإذا ظهر الأمر مصرحًا فهو مجزوم؛ لأنه أمر"[1].

وقد ذكر النحويون أدلة للأخفش، منها:

أولاً: أن الأصل في "قم" و"اذهب": لتقم ولتذهب، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾[2]، وقوله صلى الله عليه وسلم:" لتأخذوا مصافكم"[3]، وهذا دليل على أن الأصل في: قم لتقم، إلا أنه لما كثر ذلك في كلامهم وجرى على ألسنتهم، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه؛ فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا، كما قالوا: أيش، والأصل فيه: أي شيء[4].

---

(١) معاني القرآن :٣/ ٤٥.

(٢) من الآية:٥٨ سورة يونس، والقراءة لعثمان بن عفان وأُبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين ورويس والأعرج وأبي جعفر بخلاف والسلمي وقتادة والجحدري، وهلال بن يَسَاف، والأعمش بخلاف وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد، ويزيد ابن القعقاع والمطوعي.
ينظر إعراب القرآن للنحاس:١٥١/٢، والمحتسب لابن جني:١/ ٣١٣، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري:٢/ ٢٨٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي:٣١٥.

(٣) الحديث في مسند أحمد:٣٦/ ٤٢٢ حديث رقم ٢٢١٠٩:" كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ"، وفي سنن الترمذي :٥/ ٣٦٨ بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ ص: "عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ"، قال محقق أمالي ابن الشجري:٢/ ٣٥٥:"الحديث بهذا اللفظ مما يرويه النحاة والمفسرون، ولم أجده في دواوين السنّة التي أعرفها".

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ١٩٥، وعلل النحو للوراق: ١٤٩، وأسرار العربية للأنباري: ٢٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ١٧٧.

ثانيًا: أن فعل النهي معرب مجزوم مثل: "لا تقم"، فكذلك فعل الأمر مثل: "قم"؛ لأنَّ النهيَ ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره(١).

وقد رُدّ الدليل الأول بما يأتي:

١. أن الأصل في الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر، وسبب إعراب المضارع ما في أوله من الزوائد، وهي مفقودة هنا، والفعل لم يوجد فيه علة الإعراب، وكونه أمرًا لم يوجب إعرابه، بل الموجب لإعراب الفعل شبهه بالاسم، والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة، والأمر حاصل باللام(٢).

٢. أن القول بأن الأمر مجزوم بلام محذوفة هي لام الأمر منافٍ للقياس؛ فالجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وحرف الجر أقوى من حرف الجزم، وحرف الجر لا يسوغ إعماله مقدرًا إلا على سبيل الشذوذ، وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر(٣).

٣. أن الفعل "قم" ـ ونحوه ـ أصل بنفسه، وليس أصله "لتقم"؛ لأنه لو كان كذلك للزم منه حذف العامل، وحرف المضارعة، وتغيير الصيغة، وكل ذلك مخالف للأصل، ولا سماع يدل عليه، وليس الأمر بأنهم حذفوا لكثرة

---

(١) ينظر أسرار العربية: ٢٢٨، والإنصاف للأنباري :٢/ ٤٣٠.

(٢) ينظر التبيين: ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٢٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور:٢/ ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري:٢/ ٣٥٥.

الاستعمال؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر[١].

ورُدّ الدليل الثاني بأن فعل النهى في أوله حرف المضارعة الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معربًا، أما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب فكان باقيًا على أصله[٢].

تعقيب:

بعد إيراد الأدلة على قول الأخفش: إن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر يتبين أمران:

الأول: أن وصف ابن مالك هذا الرأي بأنه ليس عليه دليل قد جانبه الصواب فيه، حتى إن كانت هذه الأدلة ضعيفة ومردودة، فلا يصح إغفالها.

الثاني: أن في قول ابن مالك: "والمشهور عن الأخفش موافقة سيبويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء" إشارة إلى ما نُسب إلى الأخفش من غير واحد من النحويين[٣]، من أنه يقول: إنه معرب، وأنّ جزمه بلام الأمر المقدرة على أنه مقتطع من المضارع المجزوم بها.

---

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي:١/ ٤١، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:٢/ ١٩.

(٢) ينظر أسرار العربية: ٢٢٩، والإنصاف:٢/ ٤٤٠.

(٣) ينظر المغني: ٣٠٠، والتصريح:١/٥١، وحاشية الصبان:١/ ٨٨.

لكن الاعتداد بما ثبت عنه في معاني القرآن أولى، وهو ما سبقت الإشارة إليه في أول المسألة.

٢ . إبْقَاء ميم" فم" حَال الإِضَافَة

قال ابن مالك:" ... وزعم الفارسي أن قوله:

يُصبِحُ ظمآنَ وَفِي البحرِ فَمُهْ[١]

من الضرورات، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم، وفي الحديث الصحيح: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك[٢]"[٣].

المناقشة:

ذكر ابن مالك أن قول الفارسي إن الميم لا تثبت في "فم" إلا في الشعر تحكم بلا دليل، وقد ذكر الفارسي أن الميم في "فم" مبدلة من العين في "فوه" دائمًا جيء بها لحذف الهاء منه، وانقلاب الواو ألفًا، فلو كان حقها التنوين لحذفت لالتقائها به ساكنة، فيصبح الاسم على حرف واحد، وهذا ما لا نظير له.

---

(١) من الرجز، وقبله كالحُوتِ لَا يَرْوِيهِ شيءٌ يَلْهَمُهْ، وهو لرؤبة في ديوانه:١٥٩، والفرق للسجستاني: ٢٢٦، والفرق لابن أبي ثابت:١٨، ولجرير في محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني:١/٧٣٢، وبلا نسبة في الدر الفريد وبيت القصيد لمحمد بن أيدمر المستعصمي: ٨/٣٩٠، ومجمع الأمثال للميداني:٢/ ٤٢١، والمثل يضرب لمن عاش بخيلًا مثريًا.

(٢) صحيح البخاري:٣/ ٢٤، كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ فَضْلِ الصَّوْمِ، رقم الحديث:١٨٩٤.

(٣) شرح التسهيل:١/ ٤٩،٥٠.

فلما كانت علة التعويض تزول بالإضافة، فلا حاجة لبقاء هذه الميم عند الإضافة، قال الفارسي: " ... وكون الأسماء على حرفين من هذه المحذوفات غير ضيق، فمن ثم قالوا في الأفواه: "فم" فإذا أضفت لم تبدل، وتركت العين على حالها؛ لأن بقاء الاسم على حرف واحد لمعاقبة الإضافة، والتنوين، ومن ثم لم يستعمل في حال الإضافة بالميم، إلا في شعر كقوله:

يُصبِحُ ظمآنَ وَفِي البحرِ فَمُهْ"[1].

وما ذهب الفارسي إليه سبقه فيه النضر بن شميل[2]، وتابعه فيه الأبذي[3]، وابن عصفور[4]، وبعض المغاربة[5]؛ لعدم الحاجة إلى هذه الميم؛ إذ علة اجتلاب الميم مبدلة من الواو؛ لئلا يبقى الاسم على حرف واحد عند تنوينه، والإضافة ملغية لهذا الاحتمال لفقد التنوين حينئذ، فلا حاجة معها للإبدال لذهاب المقصود منها[6].

---

(١) المسائل العسكريات:١٧٣،١٧٤.

(٢) ينظر الفائق في غريب الحديث للزمخشري:٢/ ١٥٤.

(٣) ينظر شرح الجزولية:١٤٩، ١٥٠.

(٤) ينظر رأيه في التذييل:١/١٨٧، وهمع الهوامع للسيوطي:١/ ١٤٣، ولم أقف عليه في كتبه.

(٥) ينظر الهمع:١/ ١٤٣.

(٦) ينظر حاشية الصبان:١/١٠٩، وآراء الفارسي عند ابن مالك في شرح التسهيل لمحمد العمري: ٢٠٢.

ومذهب جمهور النحويين[١] أن الميم المعوضة عن الواو تثبت عند الإضافة في الشعر والنثر؛ لتحملها الحركة، قال سيبويه: "وأمَّا "فم" فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله "فوهٌ"، فأبدلوا الميم مكان الواو؛ ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين نحو: ميم "دمٍ"، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب، والإضافة والتثنية"[٢]، ودليلهم ورودها مضافة بالميم في الحديث السابق.

تعقيب:

يظهر بعد عرض المسألة ضعف مذهب الفارسي لما يأتي:

١. أن ثبوت الميم عند الإضافة في النثر لغة، يقول ابن السراج:" ...إذَا أَضافوهُ ففيهِ لغتانِ: يقولُ بعضهُم: هذَا فُوكَ، ورأيتُ فاكَ، وفي فيكَ، فيجيئونَ بموضعِ العينِ ويحذفونَ اللامَ، وهيَ لغةٌ كثيرةٌ إذَا أَضافوا، ومنهم مَنْ يقولُ: هَذا فمُكَ، ورأيتُ فَمَكَ، وفي فمِكَ"، فثبت من النص السابق أن إثبات الميم في النثر لغة، وليست ضعيفة؛ بدليل قوله بعد ذلك: "ويجيءُ في الشعرِ لغةٌ ضعيفةٌ علَى غيرِ هذَا، قالوا: هذَانِ فموانِ، ورأيتُ فموينِ، وكذلكَ إذا أَضافوا قالوا: هذانِ فمواكما، ورأيتُ فمويكما"[٣]، فوصف الجمع بين الميم والواو بالضعف، ولو كان الأمر كذلك لوصف به

(١) ينظر المقتضب: ٢/٢٢٦، والأصول في النحو لابن السراج:٣/٢٧٣، وشرح الرضي على الكافية:٢/ ٢٦٩.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ٣٦٥.

(٣) الأصول:٣/٢٧١.

الإضافة بالميم، بل إن البغدادي جعل ثبوت الْمِيم عِنْد الْإِضَافَة فصيحًا، وذكر أنه لَا الْتِفَات إِلَى قَول أبي عَليّ[1].

٢. أن من منع إثبات الميم في النثر ليس لديه رد ولا تخريج لحديث "لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك"، حيث جاءت "فم" بالميم مع الإضافة.

٣. أن لأبي علي رأيًا آخر يوافق الجمهور، يقول في العضديات: " ... فالإضافة بحرف اللين أكثر في استعمالهم، نحو: هذه فوه، ورأيت فاه، ووضعته في فيه، وقد استعمل بالميم في نحو قوله:

يُصبِحُ ظمآنَ وَفِي البحرِ فَمُهْ"[2].

فقوله: "أكثر في استعمالهم" يفهم منه أن الإضافة بالميم موجودة في كلامهم، وإن كانت أقل من الإضافة بالواو.

وعليه فإن ما ذهب إليه ابن مالك من عدم الدليل صحيح في المسألة.

٣. مجيء (مَن) لما لا يعقل

قال ابن مالك:" ... وزعم محمد بن المستنير الملقب قطْرُبًا أن "مَنْ" تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[3]، وهذا القول غير مرضي؛ إذ لا دليل عليه ولا محْوج إليه"[4].

---

(١) ينظر خزانة الأدب:٤/٤٥١.

(٢)١٨٦.

(٣) من الآية: ٢٠ سورة الحجر.

(٤) شرح التسهيل:١/٢١٦.

المناقشة:

يرى ابن مالك أنه لا دليل على قول قطرب[١] ومن وافقه[٢]: إن "من" تقع على ما لا يعقل عمومًا دون شرط، واستدل بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾[٣]، قال: يعني بذلك الأوثان والأصنام، واستدل ـ أيضًا ـ بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ ، وكأنه حملها على البهائم، ولا دليل فيه؛ لجواز أن تحمل على الرقيق والبهائم؛ لأن الجميع خُلق للمنافع.

ولا وجه لما ذكره قطرب؛ لاشتراك العاقل وغير العاقل في (من لا يخلق)؛ إذ قد عُبد من دون الله من يعقل ومن لا يعقل، أو لتنزيلها منزلة من يعقل؛ إذ عبدت من دون الله، أو لاعتقاد من عبدها أنها عاقلة فعالة. فهذه الوجوه كلها يحتمل قوله: ﴿ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾، فلا دليل على أنها تقع على آحاد ما لا يعقل[٤]، كما أن قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ يجوز أن يُحمل على الرقيق والبهائم؛ لأن الجميع خلق للمنافع[٥].

---

(١) ينظر رأيه في التذييل:٣/ ١١٦، والهمع:١/ ٣٥١.

(٢) ينظر التذييل: ٣/ ١٢٨، والارتشاف:٢/ ١٠٣٤.

(٣) من الآية: ١٧ سورة النحل.

(٤) ينظر الهمع:١/ ٣٥١.

(٥) ينظر معاني القرآن للنحاس:٤/ ١٨، وتمهيد القواعد لناظر الجيش:٢/ ٧٣٨، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني:٢/ ٢٥١.

وأكثر النحويين[1] على أنها تقع على ما لا يعقل في مسائل:

الأولى: أن يُنزَّلُ غيرُ العاقلِ مُنزلةَ العاقل كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[2]، فعبر بـ "من" عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل، ومثله قول الشاعر:

بكيتُ على سِرْب القَطا إذ مَرَرْنَ بي ... فقلتُ ومثلي بالبكاء جديرُ

أَسِرْبَ الْقَطا، هلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ ... لَعلّي إلى من قَد هَويتُ أَطِيرُ[3]

الثانية: أن يندمجَ غيرُ العاقل مع العاقل في حُكمٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كمنْ لا يَخْلقُ﴾ وقوله: ﴿ألم تَرَ أنَّ الله يَسجُدُ لهُ مَنْ في السَّموات ومَنْ في الأرض﴾[4]، فعدم الخلق يشمل الآدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله، والسجود لله يشمل العاقل وغيره ممن في السماوات والأرض.

الثالثة: أن يقترنَ غيرُ العاقلِ بالعاقل في عمومٍ مُفَصَّلٍ بـ "مِنْ"، كقوله عزَّ شأنه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ

---

(١) ينظر التسهيل:٣٦، والارتشاف:٢/ ١٠٣٤، وتوضيح المقاصد للمرادي:١/ ٤٢٨، وأوضح المسالك لابن هشام:١/ ١٥٢.

(٢) من الآية: ٥ سورة الأحقاف.

(٣) البيتان من بحر الطويل، وهما للعباس بن الأحنف في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام: ١٤١، والتصريح:١/١٥٥، وله ولمجنون ليلى في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني:١/ ٣٩٦، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك:١/ ٢٧٨.

(٤) من الآية: ١٨ سورة الحج.

يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[1]، فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض، وقد فصلها على ثلاثة أنواع الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربع.

تعقيب:

ظهر من دراسة المسألة أن لقطرب ومن وافقه دليلًا على أن "من" تقع على ما لا يعقل عمومًا دون شرط، لكن لا وجه لهم في هذا الدليل؛ لذا نفاه ابن مالك، والراجح ما ذهب إليه الجمهور من تقييده بمواضع.

٤. إعراب(مَن) تمييزًا بعد (نِعم).

قال ابن مالك: " ومما يدل على أنّ فاعل "نعم" قد يكون موصولًا، ومضافًا إلى موصول قول الشاعر:

وكيف أرْهَبُ أمْرًا أو أُراعُ له ... وقد زَكَأتُ إلى بشْر بن مَرْوان

فَنِعم مَزْكأ مَنْ ضاقت مذاهبُه ... ونِعْمَ مَن هو في سرّ وإعْلانِ[2]

فلو لم يكن في هذا إلا إسناد "نعم" إلى المضاف إلى "مَن" لكان فيه حجة على صحة إسناد "نعم" إلى "مَن"؛ لأن فاعل "نعم" لا يضاف في غير

---

(١) من الآية: ٤٥ سورة النور.

(٢) البيتان من بحر البسيط، وهما بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ لابن مالك:٢/٧٩٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢/ ٧٤١، والخزانة: ٩/٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤.

معاني المفردات: أرهب: أخاف، زكأت: لجأت. والمزكأ: الملجأ. بشر بن مروان: أخو عبد الملك بن مروان، وكان جوادًا سمحًا.

والمعنى: لا أخاف شيئًا وبشر ملجأ وملاذ للناس جميعًا، وهو عظيم في كل أموره وحيائه.

ندور إلا إلى ما يصح إسناد "نعم" إليه، فكيف وفيه: نعم مَن هو؟ فـ "مَن" هذه إما تمييز، والفاعل مضمر كما زعم أبو علي، وإما فاعل، فالأول لا يصح؛ لوجهين:

أحدهما: أن التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة للألف واللام، و"مَن" بخلاف ذلك، فلا يجوز كونها تمييزًا.

الثاني: أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون "مَن" نكرة غير موصوفة، وذلك منتف بإجماع في غير محل النزاع، فلا يصار إليه بلا دليل عليه"[1].

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على إعراب "مَن" تمييزًا بعد "نِعم"، في قول الشاعر:

ونِعْمَ مَن هو في سرّ وإعْلانِ

وهو ما ذهب إليه الفارسي، فـ "من" عنده تمييز بِمَعْنى شخصًا، والْفَاعِل مستتر، أَي: وَنعم شخصًا، و"هُوَ" مخْصُوص بالمدح، فيعرب مُبْتَدأ خَبره مَا قبله، أَو خبر لمبتدأ مَحْذُوف، قال الفارسي:" ويجوز في القياس أن تجعل "من" نكرة، ولا تجعل له صفة، كما فعل ذلك بـ "ما" في قوله: "فنعما هي"، فإذا

(١) شرح التسهيل:٣/ ١١.

جعلتها كذلك كان كأنه قال: فنعم رجلًا فيكون موضع "ما" نصبًا، ويكون "هو" كناية عن المقصود بالمدح "[1].

وقد ذهب ابْن مَالك[2] إلى أن "من" مَوْصُول فَاعل، وَقَوله: "هُوَ" مُبْتَدأ خَبره "هُوَ" آخر مَحْذُوف، على حد قَوْل أبي النجم:

أَنا أَبُو النَّجْم وشعري شعري لله دري مَا أجن صَدْرِي[3]

فالظّرْف مُتَعَلق بـ "هو" المحذوفة؛ لتضمنها معنى الْفِعْل، أَي: وَنعم الَّذِي هُوَ بَاقٍ على وده فِي سره وإعلانه، والْمَخْصُوص مَحْذُوف، أَي: بشر بن مَرْوَان.

تعقيب:

ظهر بعد دراسة المسألة أنه لا دليل على رأي الفارسي كما ذكر ابن مالك، وفيه تكلف ظاهر.

٥. وقوع جملة القسم خبرًا

قال ابن مالك:" ... وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضًا منْع ضعيف؛ إذ لا دليل عليه، مع ورود الاستعمال بخلافه، كقول الله

---

(١) كتاب الشعر:٢/٣٨٠، ٣٨١.

(٢) شرح الكافية الشافية:٢/ ١١١٠.

(٣) البيتان من بحر الرجز للشاعر في ديوانه:٩٩، والخصائص لابن جني: ٣/ ٣٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ٢٤٦، وبلا نسبة في المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: ٣٢٩، والخزانة:٨/ ٣٠٧، ٦/ ٤١٢.

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾[1]، وكقول الشاعر:

جَشَأتْ فقلت اللّذْ خشيت ليأتِيَنْ ... وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناص[2]»[3].

المناقشة:

يرى ابن مالك أنه لا دليل على منع ثعلب[4] الإخبار بالجملة القسمية، فلا يجوز عنده: زيد والله لأضربنه، ولا زيد ليقومن، واستدل ثعلب على صحة ذلك بأن الْجُمْلَة الْمخبر بهَا لَهَا مَحل من الإِعْرَاب، وَجَوَاب الْقسم لَا مَحل لَهُ فيتنافيان.

قال ابن هشام:" وَلَيْسَ بِشَيْء؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا منع وُقُوع الْخَبَر جملَة قسمية لَا جملَة هِيَ جَوَاب الْقسم، وَمرَاده أَن الْقسم وَجَوَابه لَا يكونَانِ خَبرًا؛ إِذْ لَا تنفك إِحْدَاهمَا عَن الْأُخْرَى، وجملتا الْقسم وَالْجَوَاب يُمكن أَن يكون لَهما مَحل

---

(١) من الآية:٤١ سورة النحل.

(٢) البيت من بحر الكامل، ولم يُعرف قائله، ينظر المغنى: ٢/ ٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١/ ٢٣١.

معاني المفردات: جشأت: ثارت للقيء، مناص: مهرب أو مفر.

المعنى: لقد على الحزن في نفسي، فقلت لها: مم تخافين، فإذا قضى الله فلا راد ولا مفر من قضائه.

الشاهد: " قوله " اللذّ خَشِيتِ ليأتَيِنْ" حيث جاءت جملة "ليأتين" جوابًا للقسم، وهي وقسمها المحذوف في محل رفع خبر للمبتدأ "اللذ".

(٣) شرح التسهيل:١/ ٣١٠.

(٤) ينظر مذهبه في شرح التسهيل للمرادي:٢٦٧/١، وتمهيد القواعد:٢/ ٩٧٢، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري: ٦٦، والهمع:١/ ٣٦٨.

من الْإِعْرَاب، كَقَوْلِك: قَالَ زيد أقسم لَأَفْعَلَنَّ، وَإِنَّمَا الْمَانِع عِنْده إِمَّا كَون جملَة الْقسم لَا ضمير فِيهَا فَلَا تكون خَبرًا؛ لِأَن الجملتين هَا هُنَا ليستا كجملتي الشَّرْط وَالْجَزَاء؛ لِأَن الْجُمْلَة الثَّانِيَة لَيست معمولة لشَيْء من الْجُمْلَة الأولى، وَلِهَذَا منع بَعضهم وُقُوعهَا صلَة، وَإِمَّا كَون الْجُمْلَة . أَعنِي جملَة الْقسم . إنشائية، وَالْجُمْلَة الْوَاقِعَة خَبرًا لَا بُد من احتمالها للصدق وَالْكذب...، وَبعد فعندي أَن كلا من التعليلين ملغى، أما الأول فَلِأَن الجملتين مرتبطتان ارتباطًا صارتا بِهِ كالجملة الْوَاحِدَة وَإِن لم يكن بَينهمَا عمل، وَأما الثَّانِي فَلِأَن الْخَبَر الَّذِي شَرطه احْتِمَال الصدْق وَالْكذب الْخَبَر الَّذِي هُوَ قسيم الْإِنْشَاء لَا خبر الْمُبْتَدَأ؛ للاتفاق على أَن أَصله الْإِفْرَاد، وَاحْتِمَال الصدْق وَالْكذب إِنَّمَا هُوَ من صِفَات الْكَلَام، وعَلى جَوَاز: أَيْن زيد، وَكَيف عَمْرو؟"[1].

ولم يُتابع ثعلب على ما ذهب إليه[2]، فجمهور النحويين على خلاف ذلك[3]؛ لورود السماع، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[4]، وقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[5]، وقال

(١) المغني:٥٣١، ٥٣٠.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية:١/٢٣٨، والارتشاف:٣/ ١١١٥، والتذييل:٤/ ٢٧.

(٣) المقاصد الشافية:١/٦٣٠.

(٤) من الآية: ٦٩ سورة العنكبوت.

(٥) من الآية: ٤١ سورة النحل.

تقدست أسماؤه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾(١).

تعقيب:

بعد دراسة عدم الدليل يظهر أن:

١. نفي ابن مالك الدليل على ما ذهب إليه ثعلب لضعف هذا الدليل عنده.

٢. الراجح جواز وقوع الجملة القسمية خبرًا، فما المانع من أن نقول: القوى والله ليهزمن عدوه، محمد والله ليكرمنه زَيْدٌ، وَاللهِ إِنْ أَعْطَيْتَهُ لَيُعْطِيَنَّك، زَيْدٌ وَاللهِ إِنْ أَكْرَمْتَهُ لَيُكْرِمَنَّك.

٣. أن بعض النحويين قد ذكر تأويلًا لما وقع خبره جملة قسمية، فقد قالوا في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾: أن الْخَبَر فِي الْحَقِيقَة هُوَ مَجْمُوع جملَة الْقسم الْمقدرَة، وَهِي: أقسم بِاللَّه، وَجُمْلَة الْجَواب الْمَذْكُورَة، وَهِي﴿ لنهدينهم﴾ لَا مُجَرّد جملَة الْجَواب فَقَط، فَلَا يلْزم التَّنَافِي؛ إِذْ لَا يلْزم من عدم محلية الْجُزْء عدم محلية الْكل(٢).

٦. تحمل الاسم الجامد ضميرًا

قال ابن مالك:" وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرًا، ورفعه ظاهرًا لتأوله بمشتق، لم يرتب في أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول وإن كان مشهورًا

(١) من الآية: ٩ سورة العنكبوت.

(٢) ينظر موصل الطلاب: ٦٧.

انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل، والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال: معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بيّن، واجتنابه متعين"(١).

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على قول الكسائي بتحمل الجامد المحض ضميرًا، وقد تبعه في ذلك الفراء والرماني(٢)، قال الفراء:" ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ﴾(٣) هي شجرة الزَّقوم، نصبتها بـ ﴿جَعَلْنا﴾، ولو رُفعت تُتْبَع الاسم الَّذِي فِي﴿فِتْنة﴾ من ﴿الرُّؤيَا﴾ كَانَ صوابًا، ومثله فِي الكلام: جعلتك عاملًا وزيدًا وزيد(٤)"، وعلى ذلك لو قلت: زيد أخوك، وهذا زيد، فكأنك نظرت إلى أن معناهما: متصف بالأخوة، ومتصف بالزيدية أو محكوم عليه بكذا(٥).

وقد استدل الكسائي والفراء بأمرين:

---

(١) شرح التسهيل:١/ ٣٠٧.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:١/٢٢٩، والارتشاف:٣/١١١٠، والمقاصد الشافية:١/ ٦٤٥.

(٣) من الآية ٦٠ سورة الإسراء.

(٤) معاني القرآن:٢/ ١٢٦.

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٥٥.

الأول: أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج إلى رابطة بينهما كالجملة[١].

والآخر: أن الجامد يتضمن ضميرًا ـ وإن كان اسمًا غير صفة ـ لأنه في معنى ما هو صفة؛ ألا ترى أن قولك: "زيد أخوك" في معنى زيد قريبك، و"عمرو غلامك" في معنى: عمرو خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ[٢].

والدليلان مردودان للأسباب الآتية:

الأول: أن الدليل الأول مردود بأن الربط قد حصل؛ لكون الثاني هو الأول في المعنى، ففي قَوْلنا: هَذَا زيدٌ لَا يصحُّ تحمُّل "زيد" الضَّمِير، كَمَا أنه لا يعْمل فِي الظَّاهِر، ولَا يَقع صفة، فَلا يكون فِيهِ ضمير، وقد يُخَالف الْمُبْتَدَأ فِي الْعدَد كَقَوْلِك: زيد الْعمرَان أَخَوَاهُ، وَالضَّمِير أبدًا يكون على وفْق الْمظهر، وَلَيْسَ كَذَلِك اسْم الْفَاعِل[٣].

ثانياً: أنه لو تحمل ضميرًا لجاز العطف عليه مؤكدًا، فقلت: هذا أخوك هو وزيد، كما تقول: زيد قام هو وعمرو، ولصح أن يكون صفة، والجامد لا يكون صفة[٤].

---

(١) التبيين:٢٣٧.

(٢) ينظر الإنصاف:١/ ٤٨، والبديع في علم العربية:١/ ٦٨.

(٣) شرح الكافية الشافية:١/ ٣٣٨.

(٤) التذييل:٤/ ١٥.

ثالثاً: إنما جاز أن يكون "قريبك وخادمك" متحملًا للضمير لأنه يشابه الفعل لفظًا، ويتضمنه معنى، وهو الأصل في تحمل الضمائر، ولا شبهة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل، فـ "خادم" على وزن "يخدم" في الحركة والسكون، وفيه حروف "خدم"، ولهذا تحمل الضمير، أما أخوك وغلامك فليس بينه وبين الفعل مشابهة، فينبغي أن لا يتحمل ضميرًا، وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهًا به، فـ"أخوك" و"غلامك" لم يشابه الفعل، ولم يتضمن لفظه، ولهذا لم يجز أن يتحمل ضميراً[(١)].

قال العكبري: "ولا يقال: قولك: زيد أخوك في معنى مناسبك؛ لأنه لو كان كذلك لعمل في الاسم الظاهر، ولوقع وصفًا، وإنما هذا في المعنى صحيح، والضمير يعتمد الفعل أو ما كان مشتقاً منه، ألا ترى أن قولك: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، وضربي زيدًا حسن وهو عمًرا قبيح جائز أن تُعمل المصدر ولا تعمل ضميره؛ لأن ضمير المصدر ليس فيه ضمير لفظ الفعل، وإن كان معناها واحدًا[(٢)].

وذهب البصريون[(٣)] إلى أنه لا يتضمّن ضميرًا؛ لأنه اسم محض غير صفة، وإذا كان عاريًا عن الوصفية فينبغي أن يكون خاليًا عن الضمير؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضميرَ من الأسماء

---

(١) الإنصاف: ١/٤٩.

(٢) اللباب: ١ / ١٣٧.

(٣) ينظر البديع: ١/ ٦٨، والمغني: ٦٤٢.

ما كان مُشَابِهًا له، ومتضمّنًا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو: "ضارب، وقاتل، وحَسَن، وكريم"، وما أشبه ذلك، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "زيدٌ أخُوكَ" كان أخوك دليلًا على الشخص الذي دل عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل، فكذلك إذا قلت: "عمرو غلامك" كان غلامك دليلًا على الشخص الذي دل عليه عمرو، وليس فيه دلالة على الفعل؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه، كما لا يجوز في زيد وعمرو(١).

تعقيب:

يجدر بعد إيراد ما سبق ذكر أمرين:

الأول: أن القول بتحمل الجامد للضمير نقله أكثر النحويين عن الكوفيين كلهم(٢).

ثانيًا: تابع أبو حيان وابنُ عقيل ابنَ مالك في قوله بعدم الدليل على رأي الكسائي والفراء، قال أبو حيان:" ومن الأقوال ما هو ضعيف جدًا كهذا القول، وكم للكوفيين من قول ضعيف، ودعاوٍ لا يقوم على شيء منها دليل"(٣)، وقال ابن عقيل: "وهو دعوى لا دليل عليها"(٤).

---

(١) الإنصاف:١/ ٤٨،٤٩.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:١/٢٢٩، والارتشاف:٣ /١١١٠، وائتلاف النصرة للشرجي الزبيدي:٣١.

(٣) التذييل:٤/ ١٤.

(٤) المساعد:١/٢٢٧.

والآخر: ذكر ابن مالك أن الأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك لجامد عُرف لمسماه معنى لازم، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار.

والذي حكاه النحويون عن الكوفيين القول بأن كل جامد مؤول بمشتق، فـ "أخوك" بمعنى قريبك، وغلامك بمعنى خادمك، والتأويل بالمشتق يوجب تحمل الضمير كأسد بمعنى شجاع إذا قلت: زيد أسد، فكذلك زيد أخوك أو غلامك"[١].

لكن الحقيقة أن الكوفيين مفتقرون إلى سماع من العرب يبين أن الجامد المحض يتحمل الضمير، وذلك بأن يجدوا مثل: مررت برجل أخ أبوه، وصاحبك أخوه، ومررت برجل أبي عبد الله غلامه، وهذا غير جائز البتة، فكذلك لا يجوز رفعه للمضمر، وأيضًا لو تحمل ضميرًا لكان من جملة العوامل التي ترفع وتنصب، ويتعلق بها الظرف والمجرور، وليس الأمر كذلك، فدل على خلاف ما ذهبوا إليه[٢].

قال ابن مالك:

والخبر المفرد إن يجمد فلا ... ضمير فيه في الأصح فاقبلا[٣]

(١) ينظر الإنصاف: ١/ ٤٨، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٥.

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٣٨.

٧. حذف الخبر في نحو قولهم: أول ما أقول إني أحمد الله

قال ابن مالك:" والصحيح في قولهم: أول ما أقول: إني أحمد الله، بالكسر، أن يكون كلامًا تامًا، فيجعل "أول ما أقول" مبتدأ، و"إني أحمد الله" خبره، كأنه قال: مبتدأ كلامي هذا الكلام، ولا يصح أن يقدر "ثابت" خبرًا؛ لأن ذلك يقتضي ثبوت أول هذا القول، وأول الشيء غير جميعه، فيكون الثابت أول حرف من الجملة إن نويت حروفها، وأول كلمة منها إن نويت كلماتها، وكلاهما ليس مقصودًا، فتعين كونه مردودًا، وأيضًا فإن تقدير "ثابت" خبرًا بعد "إني أحمد الله"، وبعد: ضربي زيدًا قائمًا، وأمثالهما تقدير ما لا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان في حذفه ذلك ممنوع "[١].

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على تقدير الخبر محذوفًا في أول ما أقول: إني أحمد الله، بالكسر، وهو رأي أبي علي الفارسي، حيث قال:": "... تقول: أول ما أقول: إني أحمد الله فتكسر الهمزة من "إني" وتفتحها، فإذا كسرتها كان قولك: أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره: أول قولي: إني أحمد الله ثابت أو موجود"[٢].

---

(١) شرح التسهيل:٢٨٢/١.

(٢) الإيضاح العضدي:١٣١.

والذي جعل الفارسي يقول بهذا التقدير أن ابن السراج[١] ذكر أن كسر الهمزة على الْحِكَايَة، فتوهم أَنه أَرَادَ الْحِكَايَة بالْقَوْل الْمَذْكُور؛ فَقدر الْجُمْلَة مَنْصُوبَة الْمحل فَبَقيَ لَهُ الْمُبْتَدَأ بِلَا خبر فقدره، والذي أراده ابن السراج أَنه حكى لنا اللَّفْظ الَّذِي يفْتَتح بِهِ قَوْله[٢].

وقد رد النحويون مذهب الفارسي، قال أبو حيان:" ولأبي علي الفارسي فيه ارتباك وخبط، زعم أن" إني أحمد الله" معمول لـ "أقول" في قوله: " أول ما أقول: إني أحمد الله" فكسرت من أجل أنها معمولة للقول محكية به، فاحتاج من أجل ذلك إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي هو "أول" فقدره "ثابت" فصار المعنى: أول قولي إني أحمد الله ثابت"[٣].

ومما رُدّ به تقدير الفارسي ـ أيضًا ـ أنه يغير معنى الكلام، والكلام تام دونه، وهو تقدير غير معقول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون أول قوله: إني أحمد الله، وهو مثلًا قوله: إني موجود، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غير موجود، وهذا بلا شك لا يمكن أن يقصده عاقل[٤].

وزعم بعض النحويين أن "إني أحمد الله" معمول لـ "أقول"، لكنه خبر للمبتدأ من حيث المعنى، وسد المفعول مسد الخبر؛ لأنه في معنى ما لا يحتاج إلى خبر، والتقدير: أقول قبل كل شيء: إني أحمد الله، ونظير ذلك: أقائم

---

(١) الأصول:١/ ٢٧٢.

(٢) المغني: ٧٨٦.

(٣) التذييل:٥/٨٠.

(٤) ينظر المقاصد الشافية:٢/ ١٢٣، والتذييل:٥/٨٠.

الزيدان، فقد سد الفاعل مسد الخبر وأغنى عنه، فكذلك هذا، سد فيه المفعول مسد الخبر، وأغنى عنه.

وأضاف: لم يرد أبو علي أن هناك ثابتًا أو موجودًا، وإنما أراد: أن " أول ما أقول إني أحمد الله" كله بمنزلته لو كان ثم "ثابت" أو "موجود"، قال: فذلك تمثيل منه وإن لم يتكَلّم به ليتحقق وجه الانفراد(١).

وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنه إنما سد في" أقائم الزيدان"؛ لاجتماع المسند والمسند إليه في هذا الكلام، فالمعنى متفق وإن اختلفت جهتا التركيب، وأما في تلك المسألة فإن قوله: "إني أحمد الله" جعله مفعولًا لـ "أقول" فضلة في الكلام، فلم يجتمع فيه مسند ومسند إليه ولم تكن الفضلة لتنوب عما هو أحد جزأي الكلام الذي يتوقف عليه معقولية المحكوم عليه والمحكوم به، ثم إن هذا التأويل الذي تأوله على أبي علي لا ينزل عليه لفظ أبي علي؛ لأنه صرح بأن "أول ما أقول" مبتدأ محذوف الخبر، وزعم أن تقدير ذلك الخبر المحذوف "ثابت" أو "موجود" ولو أُريد هذا الكلام لقيل: "أول ما أقول إني أحمد الله" مفرد بمنزلته لو كان هناك "ثابت" أو "مستقر" ملفوظًا به(٢).

والصواب أن "أول": مبتدأ، و"ما" موصولة بمعنى "الذي"، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية أريد بها المفعول كما قالوا: درهم ضرب الأمير، أي:

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٦٦، والتذييل:٥/ ٨١،٨٠.

(٢) ينظر التذييل:٥/ ٨١، وشرح الجمل لابن عصفور:١/ ٤٦٥.

مضروبه، وكذلك هذا، تقديره: أول قولي، أي: مقولي، ومعمول "أقول" إذا كانت "ما" بمعنى "الذي" أو موصوفة محذوف كما قدرناه إذا فتحت "أن"، والخبر عن المبتدأ الذي هو "أول": إني أحمد الله كما تقول: أول ما أقرأ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾(١)،﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ خبر عن "أول"، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى(٢).

تعقيب:

تبين بعد دراسة كلام ابن مالك أنه لا دليل على تقدير الخبر بـ "ثابت" أو "موجود" كما قال، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذفُ ما كان في حذفه كذلك ممنوع، وهذا يلزم في قولك: ضربي العبد مسيئًا، لو قَدرت معه "ثابت" أو "مستقرّ"، وأيضًا لا مانع يمنع من قولك: ضربي زيدًا قائمًا حَسَنٌ، بإظهار الخبر، فكيف يُجعَلُ ملتزم الحذف؟ فهذا خلافُ كلام العرب(٣).

٨ ـ عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا

قال ابن مالك:" ...الوجه الثالث: ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين، وهو أيضًا مخالف لمراد سيبويه، وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى،

---

(١) الآية: ١ سورة الأعلى.

(٢) ينظر التذييل:٥/٧٩، والتصريح:١/ ٣٠٧.

(٣) ينظر المقاصد الشافية:٢/ ١٢٤.

ولو قصد ذلك سيبويه نصًا لم يُعَوَّل عليه؛ لأنه يبطل من سبعة أوجه: أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل، فوجب اطراحه"[١].

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل لابن خروف على ما ذهب إليه من أن عامل النصب في الظرف في قولك: زيد خلفك المبتدأ نفسه، ولَا تَقْدِير فِي نَحْو: زيد عنْدك، وَعَمْرو فِي الدَّار، قال ابن خروف:" وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ في قول سيبويه، عمل في الظرف نصبًا، كما عمل في المفرد رفعًا، وليس عمله النصب بأبعد من عمله للرفع، ونص على ذلك في عدة مواضع، وشبه عمله في الظرف بـ "عشرين درهمًا"، وبقولهم: "أنت الرجل علمًا"، منها قوله في ما باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، قال: "فصار هو خلفك، وزيد خلفك بمنزلة ذلك، والعامل في "خلفك" الذي هو موضع له، والذي هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام "وكرر ذلك في غير موضع"[٢].

وقد نُسب قولُ ابن خروف إلى ابن طاهر[٣].

---

(١) شرح التسهيل:١/ ٣١٥.

(٢) الكتاب:١/ ٤٠٦، ولم أقف على كلام ابن خروف فيما وقفت عليه من كتبه.

(٣) ينظر المغني: ٥٦٦، والتصريح:١/ ٢٠٧.

وقد انتقد أبو حيان ما ذكره ابن مالك من أن ما ذهب إليه ابن خروف مخالف لما شُهر عن البصريين والكوفيين، فقال رادًا عليه: " ... فليس كما ذكر؛ ألا ترى إلى نقل ابن خروف وغيره أنه مذهب متقدمي أهل البصرة[١]!

وما ذكره أبو حيان صحيح؛ أمّا مذهب ابن خروف فهو عنده رأيُ سيبويه، وكذلك قال السيرافي: "إنه ظاهر كلامه. وهو كالنص له في باب "ما ينتصب من الأماكن والوقت"، وفي أبواب الصفات[٢].

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري دليلًا على مذهب ابن خروف فقال: "ووجه بأن الخبر إذا كان هو الأول في المعنى رفع، وإن كان غيره نصب"[٣].

وَرُدّ بِأَنَّهُ يلْزم مِنْهُ تركيب كَلَام من ناصب ومنصوب بِدُونِ ثَالِث، والناصب يكون فعلًا أو شبهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك[٤].

تعقيب:

رد أبو حيان ما ذكره ابن مالك من عدم وجود الدليل على مذهب ابن خروف، فقال: "وأما قوله: "مع عدم دليل" فليس كما ذكر، بل الدليل يدل عليه، فكما أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعًا، كذلك أعملناه فيه

---

(١) التذييل:٤/ ٥١، وينظر الارتشاف:٣/١١٢١.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٩٣، والمقاصد الشافية:٢/ ٨.

(٣) موصل النبيل: ١/٢٣٠، وينظر شرح التسهيل للمرادي:٢٧٢.

(٤) ينظر المساعد :١/٢٣٦، وتعليق الفرائد:٣/ ١٠٦، والهمع:١/ ٣٧٥.

نصبًا، ومتى أمكن نسبة العمل إلى ملفوظ به كان أولى من المقدر، وقد أمكن ذلك بما ذكرناه[١].

٩ . مجيء "عسى" عاملة عمل "إنّ"

قال ابن مالك:" ... وقال السيرافي: وأما عساك وعساني ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: قول سيبويه، وهو أن "عسى" حرف بمنزلة "لعل"، وذكر القولين الأخيرين، وفي هذا القول ـ أيضًا ـ ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، إلا أن فيه تخلصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه في نحو: عللك أو عساك، في نحو: عساك تفعل بغير أن، ولا مخلص للمبرد من ذلك"[٢].

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على قول السيرافي[٣]: إن "عسى" حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وهو مذهب سيبويه في أحد قوليه، حيث قال:" ...وأما قولهم: عساك فـ "الكاف" منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا[٤]

---

(١) التذييل:٤/ ٥١.

(٢) شرح التسهيل:١/ ٣٩٨.

(٣) ينظر شرح الكتاب:٣/ ١٣٩.

(٤) الرجز للشاعر في ملحقات ديوانه:١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٣٤٥، والمقاصد النحوية:١٧٢٩/٤، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب:٨٣/٢، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٠٧.

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك بي"[١]، وشرط اسمها أن يكون ضمير نصب متصلًا، وما بعده يكون الخبر، والدليل أنها حينئذ بمعنى "لعل" في الترجي والإشفاق، فحملت في العمل عليها، كما حملت "لعل" على "عسى" في إدخال "أنْ" في خبرها[٢]، كما أنه ينطبق عليها معنى الحروف؛ حيث لا يظهر معناها إلا بانضمام غيرها إليها[٣].

وقد غلط المبرد سيبويه فقال:" فَأَما قَول سِيبَوَيْه: إِنَّهَا تقع في بعض الْمَوَاضِع بِمَنْزِلَة "لَعَلَّ" مَعَ الْمُضمر فَتَقول: عساك وعساني . فَهُوَ غلط مِنْهُ؛ لِأَن الْأَفْعَال لَا تعْمل في الْمُضمر إِلَّا كَمَا تعْمل في الْمظهر، فَأَما قَوْله:

تَقول بنتي: قد أَنى إناكا... يَا أبتى علك أَو عساكا

وَقَالَ آخر:

ولي نفس أَقُول لَهَا إِذا مَا... تخالفني: لعلى أَو عساني[٤]

الشاهد:"عساكا"، حيث استعملت "عسى" حرفًا بمعنى "لعل"، وجاء اسمها ضميرًا للمخاطب، فنصب محلًا بها، ورفع ما بعده على الخبرية.

(١) الكتاب:٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) التصريح:١/ ٢٩٧.

(٣) النحو المصفى للدكتور محمد عيد:٢٨٠.

(٤) البيت من بحر الوافر، وهو لعمران بن حطان في الكتاب:٢/ ٣٧٥، والتذييل:٤/ ٣٥٨، وبلا نسبة في المقتضب:٣/ ٧٢، وشرح الرضي على الكافية:٢/ ٤٤٧.

فَأَما تَقْدِيره عندنَا: أَن الْمَفْعُول مقدم، وَالْفَاعِل مُضْمر، كَأَنَّهُ قَالَ: عساك الْخَيْر أَو الشَّرّ، وَكَذَلِكَ: عساني الحَدِيث، وَلكنه حذف؛ لعلم الْمُخَاطب بِهِ، وَجعل الْخَبَر اسْمًا على قَوْلهم: "عَسى الغوير أبؤسا"(١).

فمذهب المبرد أن "عسى" باقية على أصلها، والضمير خبر "عسى" مقدمًا، وما بعده اسمها مؤخرًا. ورُدّ قوله بأمرين:

أحدهما: أنه يلْزم مِنْهُ جعل خبر "عَسى" اسْمًا مفردًا، وهو ضرورة، أو شاذ.

والثاني: أن من قال "أو عساها" فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه، ولا نظير لذلك، ولا يرد هذا على سيبويه؛ لأنه يرى أن "عسى" الذي ينصب الاسم حرف، فهو نظير: إن مالًا وإن ولدًا(٢).

وقد ضعف ابن مالك أيضًا القول بحرفيتها؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، إلا أنه أجاب بأن فيه تخلصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه في نحو: علك أو عساك، في نحو: عساك تفعل بغير "أن".

تعقيب:

تبين بعد إيراد كلام ابن مالك ومناقشة المسألة أمور منها:

أولًا: أن من جعل "عسى" حرفًا بمعنى "لعل" له دليل، وليس كما زعم ابن مالك.

---

(١) المقتضب:٣/ ٧١، ٧٢.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية:٢/ ٤٤٧، والتذييل:٤/ ٣٦٢، والتصريح:١/ ٢٩٨.

ثانيًا: جعل أبو حيان[١] فعلية "عسى" وحرفيتها مسألة خلاف، قال ناظر الجيش:" ولا يخفى أن مثل هذا الخلاف لا يعتد به، وأن القول بحرفية الكلمة المذكورة قول لا ينبغي التشاغل به لقيام الدلائل القطعية على بطلانه"[٢].

ثالثًا: قال أبو حيان بعد أن أورد الخلاف بين سيبويه والمبرد: "...وبقي الترجيح بين مذهب سيبويه وأبي العباس؛ إذ في كليهما خروج عما استقر في "عسى"، لكن ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ، ففي مذهب سيبويه خروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي، وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقر لها من جعل المخبر عنه خبرًا، والخبر مخبرًا عنه، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب سيبويه أرجح لذلك"[٣].

رابعًا: محل الخلاف في "عسى" الجامدة، أما "عسى" المتصرفة فإنها فعل باتفاق، ومعناها اشتد[٤]، قال عدي بن الرقاع:

لولا الحَياءُ وأنّ رأْسِيَ قد عسى... فيه المَشِيبُ لزُرْتُ أُمَّ القاسِمِ[٥]

---

(١) التذييل: ٤/ ٣٢٧.

(٢) تمهيد القواعد:٣/ ١٢٦٣.

(٣) التذييل:٤/ ٣٦٣.

(٤) التصريح:١/ ٢٩٩.

(٥) البيت من بحر الكامل، وهو للشاعر في الكامل للمبرد:١/١٢٧، والمغني:٢٢٩، والتصريح:١/ ٢٩٨، وبلا نسبة في كتاب اللامات للزجاجي:١٢٩.

خامسًا: أن إعمال "عسى" عمل "لعل" لغة لبعض العرب حكاها الناسُ، وليس بِمقصُورٍ على السماع، قال محمد بن مسعود الغزني[1]: "ولما أفرط في كثرة استعماله أخرجته من الفعلية إلى الحرفية حتى صار مثل "لعل" في اقتضاء الاسم والخبر كقولهم: عساه يخرج، وعساهما خارجان، وعساهم خارجون، وعساك، وعساكما، وعساكم، أي: لعله يخرج[2]، والمشهور أنه إذا اتصل بها ضمير أن يكون بصورة المرفوع، وهو الذي نزل به القرآن، قال تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾[3][4].

١٠. مجيء لام التوكيد بمعنى "إلا"

قال ابن مالك:" ... وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيدًا لمنطلق، وهي مثل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[5] يقرأ بالنصب والرفع، وأما قولهم: إنّ اللام بمعنى "إلا" فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى "إلا" لكان استعمالها بعد غير "إنْ" من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي

---

(١) هو محمد بن مسعود الغزني، صاحب كتاب البديع، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، توفي سنة ٤٢١هـ.

تنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي: ٢٤٥/١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة:١٢/ ١٩.

(٢) ينظر الارتشاف:٣/ ١٢٣٤.

(٣) من الآية: ٢٤٦ سورة البقرة.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٣٩٦/١، والتذييل:٤/ ٣٥٨، والمقاصد الشافية:٢/ ٢٩٨.

(٥) الآية: ٤ سورة الطارق.

من "إنْ"، فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد[١].

المناقشة:

ذهب ابن مالك إلى أنه لا دليل على قول من ذهب إلى أنّ لام التوكيد تأتي بمعنى "إلا" ، وهم الكوفيون[٢]، والناظر في كتبهم يرى أن لهم دليلًا على كلامهم، فقد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[٣] ، أي: وما كادوا إلا يستفزونك، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِم﴾[٤]، أي: وما كادوا إلا يزلقونك، وقال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[٥] أي: ما كان وعد ربنا إلا مفعولًا، وقال الشاعر:

شَلَّت يمينُك إن قَتَلْت لَمُسْلِمَا... كُتِبَتْ عليك عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ[٦][١]

---

(١) شرح التسهيل :٢/ ٣٥.

(٢) ينظر مذهبهم في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩، ٣٠، وشرح الكتاب للسيرافي:٥/ ١١٠، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ١/ ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري:٢/ ٥٦٤.

(٣) من الآية: ٧٦ سورة الإسراء.

(٤) من الآية: ٥١ سورة القلم.

(٥) من الآية: ١٠٨ سورة الإسراء.

(٦) البيت من بحر الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام ﷺ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله، وهو لها في شرح الكافية الشافية:١/ ٥٠٤، والمقاصد النحوية: ٢/ ٧٥٣، ولصفية بنت عبد المطلب في تخليص الشواهد: ٣٧٩، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد لابن عبد ربه: ٥/ ٧٢.

ويرى البصريون[٢] أَنَّ اللَّامُ للتأكيد، وهي لِلْفَرْقِ بَيْنَ "إِنِ" النَّافِيَةِ، وَ"إِنِ" مخَفِّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وهي مهملة لا عمل لها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[٣]، والذي يدل على ذلك أنَّ "إِنْ" التي بمعنى "ما" لا تجيء اللام معها، كما قال الله تعالى: ﴿إِنِ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾، وكما قال الله ﷻ: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[٤]، وكما قال الله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ ﴾[٥]، إلى غير ذلك من المواضع، ولم تجئ مع شيء منها اللام[٦].

قال العكبري رادًّا مذهب الكوفيين: " وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّ وُقُوعَ اللَّامِ بِمَعْنَى" إِلَّا" لَا يَشْهَدُ لَهُ سَمَاعٌ وَلَا قِيَاسٌ"[٧]، كما أَن مِن النحويين مَن يعمل "إِنْ" مَعَ التَّخْفِيف، حكى سِيبَوَيْهِ: إِنْ عمرًا لمنطلق[٨]، وَقَرَأَ الحرميان: ﴿وَإِنّ كُلًّا لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٩] بتخفيف ﴿إِنّ﴾ و﴿لَمّا﴾[١٠](١).

الشاهد: "إن قتلت لمسلما" حيث استدل به الكوفيون على مجيء "اللام " بمعنى "إلا".

(١) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٢٦.

(٢) ينظر مذهبهم في معاني القرآن للأخفش:١/١٢٠، والمقتضب:٢/ ٣٦٣، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٢/ ٦٣٠، والجنى الداني للمرادي: ١٣٣.

(٣) من الآية: ١٥٦ سورة الأعراف.

(٤) من الآية: ١٥ سورة يس.

(٥) من الآية: ٤ سورة الفرقان.

(٦) ينظر الإنصاف:٢/ ٥٢٧.

(٧) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢٤.

(٨) ينظر الكتاب: ٢/ ١٤٠.

(٩) من الآية: ١١١ سورة هود.

(١٠) تنظر القراءة في جامع البيان في القراءات السبع للداني: ٣/ ١٢٠٨، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٢٦.

تعقيب:

ظهر بعد مناقشة المسألة ضعف دليل الكوفيين؛ مما جعل ابن مالك يجعل دليلهم كعدمه؛ لأنه لو كان كما قالوا لصحّ وقوع اللام حيث تقع "إلّا" بعد كلِّ نفي، فكنت تقول: ما زيد لقائمٌ، أو: لما قائمٌ، بمعنى: ما زيدٌ إلا قائم، ولم يقم لَمَا زيد، ولن يقومَ لَمَا زيدٌ، وفي امتناع ذلك دليلٌ على أن الأمر ليس كما زعموا(٢).

ومما يعضد الكلام السابق أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنّ ﴿إِنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنّ كُلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبّك أَعمَالهُم ﴾نافية، وليست مخففة من: ﴿إِنّ﴾، واللام بعدها بمعنى "إلا"، وجعلوا نصب: ﴿كُلًّا﴾، بفعل يفسره: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ، أو بـ ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ نفسه، وبه قال الفراء(٣)، وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل، أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد "إلا" لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملًا فيما قبلها(٤)، ولذلك قال الفراء: "وأما الذين خففوا ﴿إِنّ﴾ فإنهم نصبوا ﴿كُلًّا﴾ بـ ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت ﴿كُلًّا﴾ لصلح ذلك كما يصلح: إن زيد لقائم، ولا يصلح أن تقول:

---

(١) ينظر المغني: ٥٦.

(٢) ينظر المقاصد الشافية:٢/ ٣٨٩.

(٣) معاني القرآن:٢/٣٠،٢٩.

(٤) ينظر التذييل:٥/ ١٤٤.

إن زيدًا لأضرب؛ لأن تأويله بقولك: ما زيدًا إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام وإلا "[1].

فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل "إنْ" نافية واللام بمعنى "إلا" خطأ، ولا شك في صحة القراءة، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته، ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: "إنْ عمرًا لمنطلق"، وهذا نص لا احتمال فيه[2].

فتبين مما سبق أن الأدق أن يُقال: إن القائلين: إن اللام تأتي بمعنى "إلا" جمهور الكوفيين، وأن الراجح مذهب البصريين؛ إذ لا يحتاج إلى تأويل، بخلاف المذهب الآخر، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى بالأخذ به.

١١. إلحاق "عرف، وأبصر، وأصاب، وصادف، وغادر"، بما ينصب مفعولين

قال ابن مالك:" ... وألحق هشام الكوفي "عرف، وأبصر"، وألحق ابن درستويه "أصاب، وصادف، وغادر"، ولا دليل على شيء من ذلك، فلا يلتفت إليه"[3].

---

(١) معاني القرآن:٢/٣٠،٢٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٥.

(٣) شرح التسهيل:٢/ ٨٥.

المناقشة:

ذكر ابن مالك أن لا دليل على ما ذهب إليه هشام الكوفي[١] من جعل "عرف، وأبصر" مما ينصب مفعولين، إلحاقًا بـ "علم"، فيقول: عرفت زيدًا قائمًا، وأبصرته مجتهدًا، وذكر أيضًا أنه لا دليل على ما ذهب ابن درستويه[٢] من جعل "أصاب، وصادف، وغادر" مما ينصب مفعولين ـ أيضًا ـ إلحاقًا بـ"وجد"، فيقول: أصبته عالمًا، وصادفته سامعًا، وغادرته نشيطًا.

وَقد أنكر الْجُمْهُور[٣] ذَلِك، وذكروا أن الأفعال السابقة تتعدى إلى مفعول واحد فقط، فإذا جاء بعده اسم منصوب حُمل على أنه حال، والدليل على أنه حال التزام تنكيره فلا يكون مفعولًا ثانيًا، وكون هذه الأفعال من أفعال هذا الباب لا حجة على ذلك.

تعقيب:

ما ذكره ابن مالك من عدم الدليل على مذهب هشام ومذهب ابن درستويه في إلحاق ما ذكروا من الأفعال بما ينصب مفعولين صحيح؛ والدليل على ذلك أنه لم يتابعهما أحد على مذهبيهما.

---

(١) ينظر مذهبه في التسهيل:٧١، وشرح الرضي على الكافية :٤/ ١٤٩، والمساعد:١/٣٦٣.

(٢) ينظر مذهبه في تمهيد القواعد:٣/ ١٤٧٧، وموصل النبيل:١/٤٠٤

(٣) ينظر التذييل:٦/٥٢،٥٣، والارتشاف:٤/ ٢١٠٦، والهمع:١/ ٥٤٦.

١٢ . نصب ما بعد "إلا" في الاستثناء بـ "أنّ" مقدّرة

قال ابن مالك: "وعزا السيرافي مذهبًا خامسًا إلى الكسائي، وهو نصب ما بعد "إلا" بـ "أنّ" مقدّرة[١]، وهو قول في غاية من الضعف؛ لأنه مبني على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه "[٢].

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على قول الكسائي إن المستثنى منصوب بـ"أن" مقدرة بعد "إلا" والخبر محذوف، قال السيرافي:" أما الكسائي: فيما حكي عنه فقال: إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلا أنّ زيدًا لم يقم"[٣].

وقد رد النحويون رأي الكسائي بأمور منها:

١. أنه لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع " لا " أوجب في قولك: " قام زيد لا عمرو"[٤].

---

(١) ينظر رأيه في شرح الرضي على الكافية:٢/٨٠، والارتشاف:٣/١٥٠٦، والجنى:٥١٦، والتصريح:١/ ٥٤١.

(٢) شرح التسهيل:٢/ ٢٧٩.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي:٣/ ٦١.

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦١، والإنصاف :١/ ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٤٨.

قيل: ولا يلزم هذا الرد؛ لأنه احتج بظهور عامل ناصب بعد "إلا"، فحمل "زيدًا" على ذلك الناصب، وهو "أن" في قوله: إلا أن زيدًا لم يقم، فإذا قلت: قام زيد لا عمرو لم تقل: قام زيد لا أن عمرًا لم يقم(١).

٢. أن " أن " إذا وقعت بعد "إلا" فلها تقدير؛ لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه، فلو قيل: قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم، فصار لـ "أن" موضع من الإعراب وهو نصب، وعامله هو العامل في " زيدًا " إذا نصب، فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب لموضع "أن"(٢).

٣. أنه لو سلّم تقدير "أنّ" يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر، فيجعل الذي عمل فيها عاملًا فيما قدّرت من أجله ويستغنى عنها.

٤. لو كانت "أنّ" مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرًا عليه كما لا يتم به إذا ذكرت؛ لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله.

٥. أن العرب لا تضمر "أن" وأخواتها وتبقي عملها لضعفها عن العمل. ولا يحفظ في كلامهم شيء من ذلك(٣).

٦. أنه يؤدي إلى إضمار الموصول وإبقاء صلته(٤).

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي:٣/ ٦١.

(٢) ينظر السابق:٣/ ٦٢.

(٣) التذييل:٨/ ١٨٧.

(٤) المساعد: ١/٥٥٦.

تعقيب:

بدا بعد مناقشة هذه المسألة أمران:

أولًا: شكك أبو حيان في نسبة هذا الرأي للكسائي حيث قال: "وقوله: ولا بـ "أن" مقدرة بعدها هذا المذهب معزو إلى الكسائي، عزاه إليه السيرافي" فقال معزو، ولم يقل مذهب الكسائي، دليل ذلك أنه قال بعد ذلك: "وقال ابن عصفور: "حكاه ابن بابشاذ عن الكسائي، وأن التقدير: إلا أن زيدًا لم يقم، فأضمر "أن"، وحذف خبرها، وهذا شيء لم يحكه أحد من أصحابه عنه، وإنما حكوا عنه أن المستثنى ينصب بخروجه من الوصف، ويعني بذلك أنه خرج عن معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركنًا من أركانها، بل فضلة مطلوبة لها"[(١)].

ثانيًا: أن مثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي[(٢)].

١٣ . تقديم التمييز على عامله المتصرف

قال ابن مالك:" أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرفًا، فإن كان إياه نحو: طاب زيد نفسًا، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول؛ قياسًا

(١) التذييل:٨/ ١٨٦.

(٢) الارتشاف:٣/ ١٥٠٦.

على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح... وانتُصر لسيبويه أن مميز هذا النوع فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات فلو قدّم لازداد إلى وهنه وهنًا فمنع ذلك؛ لأنه إجحاف.

قلت: وهذا الاحتجاج مردود بوجوه: أحدها أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه"[1].

المناقشة:

ذهب ابن مالك إلى أنه لا دليل على قول مَن احتج بمنع تقديم التمييز على عامله بقوله: إن مميز هذا النوع فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات فلو قدّم لازداد إلى وهنه وهنًا، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين والكوفيين[2] فلا يقال: نفسًا طاب زيد، قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقأت شحمًا، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال لا

---

(١) شرح التسهيل:٣٨٩/٢، ٣٩٠.

(٢) ينظر الكتاب:٢٠٤/١، ٢٠٥، ومعاني القرآن للفراء: ٧٩/١، والخصائص:٣٨٤/٢، واللباب للعكبري:٣٠٠/١، والتخمير للخوارزمي:٤٥١/١، والملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع:٣٩٧.

يتعدى إلى مفعول نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع... "[1] .

واستدل المانعون على صحة مذهبهم بأدلة كثيرة منها الدليل محل الدراسة، وهو أن المميز هاهنا فاعل في الحقيقة: ألا ترى أنك إذا قلت: تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحمًا، أن المتصبب هو العرق، والمتفقئ هو الشحم، وإنما حول عن ذلك، ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغة، ثم ميز بذكر ما هو فاعل في الأصل، فلو قدم لصار كتقديم الفاعل على الفعل، وذلك باطل، كذلك هاهنا، ويدل عليه أنه مميز، فلم يتقدم على العامل فيه كالمميز في "نعم" وفى الأعداد[2].

وقد رد هذا الدليل بردود كثيرة منها:

الأول: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة، ففيه تقوية لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

الثاني: أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك، لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور.

الثالث: أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه

---

(١) الكتاب: ١/٢٠٥،٢٠٤.

(٢) ينظر علل النحو: ٣٩٣، والملخص: ٣٩٧.

فاعلًا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك، نحو: امتلأ الكوز ماء، وفجّرنا الأرض عيونًا، وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور(١).

وذهب الكسائي(٢)، والجرمي(٣)، والمازني(٤)، والمبرد إلى جواز التقديم، قال المبرد: " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه لتصرف الفعل" فقلت: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت فقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت، وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهمًا، وهذا أفرههم عبدًا، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن عشرين درهمًا إنما عمل في "الدرهم" ما لم يؤخذ من الفعل..."(٥).

وقد احتجوا بأبيات منها قول الشاعر:

أنفسًا تطيب بِنَيْلِ المُنى ... وداعِي المَنون يُنادي جِهارا(٦)

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٩٠.

(٢) ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية: ٧٧٦/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٤٧٦/١.

(٣) ينظر رأيه في الارتشاف:١٦٣٤/٤، والجرمي: حياته وآراؤه للدكتور محمد أحمد علي سحلول:٩٤، ٩٥.

(٤) ينظر رأيه في الأصول: ٢٢٣/١، والبديع لابن الأثير: ٢١٣/١/١.

(٥) المقتضب: ٣٦/٣.

(٦) البيت من بحر المتقارب، ولم أقف على قائله، ينظر اللمحة في شرح الملحة:١/ ٤٣٥، والمغني: ٦٠٣، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٩١، ونسبه في التصريح لرجل من طئ: ٦٢٨/١.

الشاهد: "أنفسًا تطيب" حيث قدّم التّمييز ـ نفسًا ـ على عامله وهو الفعل المتصرّف ـ تطيب ـ وهذا ممتنع عند سيبويه والجمهور، وقياسيّ عند الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد.

وقول الآخر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبعَادِيَ الأَمَلَا ... وما ارْعَوَيْتُ وشَيبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا[1]

تعقيب:

أجاب أبو عبد الله بن الفخار، رحمة الله عليه عن قول ابن مالك أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه. بأنه لم نرد قط رواية برأي، وإنما قلنا: إن ما سمع من التقديم مخصوص بالشعر الذي يجوز فيه تقديم ما لا يجوز تقديمه في النثر على تسليم أن إعرابه تمييز، وقد يتجه له إعراب آخر[2].

ولا شك أن دليل المانعين ظاهر الوهن، فلا يقال به، ولا يعتمد عليه، فالقول بالجواز ظاهر الأدلة، واضح البرهان.

١٤. ما تضاف إليه "مذ ومنذ"

قال ابن مالك: "ومما يضاف أيضًا "إلى" الفعل "مذ" في قولهم: ما رأيته مذ كان عندي ومنذ جاءني: وقال ابن خروف في الشرح: "وأما مذ ومنذ فمن الظروف"، وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف، ولولا ذلك لم يدخلهما في الباب. وقول السيرافي موافق لقوله، فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه"[3].

---

(١) البيت من بحر البسيط، ولم أقف على قائله، ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ٢٩٤، وتمهيد القواعد:٥/ ٢٣٩١، وشرح الأشموني:٢/ ٥٤.

الشاهد: "شيبا رأسي اشتعلا" والاستشهاد به كسابقه.

(٢) المقاصد الشافية:٣/ ٥٦٦.

(٣) شرح التسهيل:٢/ ٢١٦.

المناقشة:

وصف ابن مالك قول من قال إن "مذ ومنذ" تضاف إلى غير الفعل بأنه لا دليل عليه، وقد ذهب الأخفش[١] إلى أنه إذا وليهما الجملة لفظًا لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء، ولا بد من تقدير اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما؛ لأنهما لا يدخلان عنده إلا على أسماء الزمان ملفوظًا بها أو مقدرة، ويكون معنى "مذ ومنذ" أول.

وهو ما ذهب إليه ابن السراج[٢]، ونَسَبَه أبو حيان[٣] إلى ابن عصفور.

وقد ذهب سيبويه وأكثر النحويين[٤] إلى أن "مذ ومنذ" مضافان إلي الجملة، ولا محذوف بينهما، قال: " هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء ... ومما يضاف إلى الفعل ـ أيضاً ـ قولك: ما رأيته مذ كان عندي، ومذ جاءني ... "[٥].

قال ابن يعيش موضحاً كلام سيبويه: " ... وليس مراده أن "مذ" مضافة إلى الفعل؛ لأن الفعل لا يضاف إليه إلا الزمان، فلو كانت "مذ" مضافة إلى الفعل لكانت اسمًا، و"مذ" إذا كانت اسمًا لم تكن إلا مبتدأ ..."[٦]

---

(١) ينظر مذهبه في التذييل:٧/ ٣٣٦، وتوضيح المقاصد:٢/ ٧٦٨، والهمع:٢/ ٢٢٥.

(٢) ينظر الموجز:٥٩.

(٣) ينظر الارتشاف:١٤١٧/٣.

(٤) ينظر مذهبهم في التسهيل:٩٤، والمغنى:٤٤٢، والمساعد:٥١٢/١، وشرح الأشموني:٢/ ١٠٢.

(٥) ينظر الكتاب: ١١٧/٣.

(٦) ينظر شرح المفصل: ٥٠٨/٤.

وقال ابن خروف وابن عصفور إنهما مضافان إلى زمن مضاف إلى الجملة، والتقدير في نحو: ما رأيته منذ سافر، ومذ قائم: منذ زمن سافر، ومذ هو قائم، وقد عللا ذلك بأن "مذ ومنذ" لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظًا بها أو مقدرةً.(١)

تعقيب:

يظهر أن الراجح مذهب سيبويه ومن تابعه من أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة؛ لأن الكلام على هذا المذهب لا يحتاج إلى تقدير، بخلاف من قال بإضافتهما إلى زمن مضاف إلى الجملة، ومن قال: إنهما مبتدآن، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وقد ادعى ابن هشام إجماع النحويين على إعراب "مذ ومنذ" ظرفين(٢) إذا دخلا على الجملة، فكأنه حكى الإجماع على إضافتهما إلى الفعل؛ لأن من يقول: إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما، فهما عنده اسمان ليسا ظرفين(٣).

١٥ . دخول معنى الاستفهام في "ما" التعجبية

قال ابن مالك عن "ما" في "ما أفعلَ ":" ... وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح، ... وأيضًا لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها "أيّ" في نحو: ما أنت من سيد، وأيضًا فإن قصد التعجب بـ "ما

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف: ٦٤١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٤/٢، ٥٥، ٥٦.

(٢) ينظر أوضح المسالك:٥٥/٣، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام: ٢٥٣/٢.

(٣) ينظر عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ٥٨/٣.

أفعله" مجمع عليه، وكونه مشوبًا بالاستفهام، أو ملموحًا فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها، فلا يلتفت إليها"[١].

المناقشة:

وصف ابن مالك مذهب الفراء[٢]، وابن درستويه[٣] أن "ما" التعجبية قد يدخلها معنى الاستفهام بأنه لا دليل عليه، ونسبه إلى الكوفيين، ودليلهم الإجماع على أن قولهم: أي رجل زيد؟ استفهام دخله معنى التعجب[٤]، وإنما وُضع هذا المعنى في التعجّب؛ لأجل أن التعجّب فيه إبهامٌ، وذلك أن التعجّب إنما يكون فيما جاوز الحدَّ المعروفَ، وخرج عن العادة، وصار كأنّه لا يُبْلَغ وَصْفه، ولا يُوقَف على كُنهه، فقولُك: "ما أحسن زيدًا!" في المعنى كقولك: "أيُّ رجل زيدٌ" إذا عنيتَ أنه رجلٌ عظيمٌ، أو جليلٌ ونحوَ ذلك[٥].

وقد رد النحويون ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه من وجوه:

١. أن التعجّب خبرٌ محضٌ يحسن في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلّمُ لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنما يُخْبره بأنه حسنٌ،

---

(١) شرح التسهيل:٣/ ٣٢،٣٣.

(٢) معاني القرآن: ١/١٠٣.

(٣) ينظر رأيه في الارتشاف:٤/ ٢٠٦٥، والجنى: ٣٣٧، وشرح الأشموني:٢/ ٢٦٣.

(٤) التذييل:١٠/ ١٨١.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٤٢١.

ولو كانت "ما" استفهامًا لم يسغ فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأن الاستفهام ليس بخبرٍ(١).

٢. أن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبًا إلا الأسماء نحو قول الله تعالى: ﴿وَأَصْحابُ الْيَمِينِ ما أَصْحابُ الْيَمِينِ﴾(٢)، وقوله عز وجل: ﴿وأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمالِ﴾(٣)، وقوله تقدست أسماؤه: ﴿الْحَاقَّةُ. مَا الْحَاقَّةُ﴾(٤)، وقوله جل في علاه: (الْقارِعَةُ. مَا الْقارِعَةُ﴾(٥)(٦).

٣. أنه لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها "أي" في نحو قول الشاعر:

يا سيِّداً ما أنتَ منْ سيِّدٍ ... موطَّأِ الأكنافِ رحبِ الذِّراعْ(٧)(٨)

---

(١) ينظر المرجع السابق:٤/ ٤٢١.

(٢) من الآية: ٢٧ سورة الواقعة.

(٣) من الآية: ٤١ سورة الواقعة.

(٤) سورة الحاقة الآيتان:١، ٢.

(٥) سورة القارعة الآيتان:١، ٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل: ٣٢/٣، والمساعد: ٢/ ١٤٨، وتمهيد القواعد:٦/ ٢٦١٥.

(٧) البيت من بحر السريع، وهو للسفاح بن بكير اليربوعي، أو رجل من قريع في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي:٢٥٦/١، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري:٤٤، وبلا نسبة في الإيضاح العضدي:٢١٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٣٥، والمقاصد الشافية: ٤/ ٤٤٥.

معاني المفردات: موطأ: سهل مذلل. والأكناف: جمع كَنَفَ- بفتحتين- وهو الناحية، وكنف الرجل حضنه، يعني العضدين والصدر. ومعناه: دمث كريم مضياف لا يتحمل قاصده من زيارته عنتا. والرَّحْب والرحيب: الواسع، ورحب الذراع: سخي واسع القوة عند الشدائد.

(٨) المساعد: ١٤٨/٢.

لأن استعمال "أي" في الاستفهام المتضمن تعجبًا كثير كقول الشاعر:

أَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها ... إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلّتِ(١)(٢)

تعقيب:

قوّى الرضى مذهب الفراء ومن وافقه، من جهة المعنى، فقال: "وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾"(٣) ثم ذكر أن هذا المذهب ضعيف من جهة اللفظ حيث إنه نقل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت"(٤).

١٦. بناء الثلاثي المزيد بالهمزة للتعجب

قال ابن مالك:" ... ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كـ "أعطى" وبين ما همزته لغير التعدية كـ "أغفى"، وشهد بأن هذا مذهب سيبويه قولُه في باب التعجب المترجم بهذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب:٢/٥٥، والأصول:٢/٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي:٢/ ٣٨٧.

معاني المفردات: أي فتى هيجاء أنت وجارها: يريد: أي فتى حرب، وأي جار حرب أنت، والجار: الكافي لها، استقلت: نهضت.

والشاهد: أي فتى هيجاء وجارها، حيث استعملت "أي" للاستفهام المتضمن تعجبًا.

(٢) شرح التسهيل: ٣/٣٢، والمقاصد الشافية:٤/ ٤٤٦.

(٣) الآية: ١٧ سورة الانفطار.

(٤) شرح الكافية:٤/ ٢٣٤.

يتمكن تمكنه:" وبناؤه أبدًا من "فَعَل" و"فَعِل" و"فَعُل" و"أفْعَل"[1] هذا نصه، فسوّى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها، وأطلق القول بـ"أفعل"، فعلم بأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية كما فعل ابن عصفور؛ إذ أجاز القياس على "ما أغفى زيدًا"؛ لأن همزته غير معدية، ولم يقس على "ما أعطاه"؛ لأن همزته معدية، وهو تحكم بلا دليل"[2].

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل لابن عصفور على ما ذهب إليه من التفرقة عند التعجب من الفعل الثلاثي المزيد بين أن تكون الهمزةُ للتعدية مثل قولهم: ما آتاه للمعروف! وما أعطاه للدراهم! وما أولاه بالمعروف فيمتنع، أو ليست له فيجوز كـ ما أخطأه! وما أصوبه! وما أيسره! وما أعدمه! وما أسنه![3]، ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه[4]، قال ابن عصفور: "وإن كان على وزن "أفعَل" ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه، نحو قولهم: ما أخطأه! وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذ من ذلك قولهم: ما أعطاه للدنانير! وما أولاه للمعروف!

---

(١) الكتاب: ١/٧٣.

(٢) شرح التسهيل:٣/ ٤٦،٤٧.

(٣) ينظر التذييل:١٠/ ٢٣٩.

(٤) الظاهر أن مذهب سيبويه الجواز؛ لتمثيله بـ "أعطى" والهمزة فيه للتعدية، يقال: عطوت بمعنى: تناولت، وأعطيت بمعنى ناولت. ينظر توضيح المقاصد:٢/ ٨٩٤.

وما أضيعه للشيء!"[1].

وقد رد النحويون رأي ابن عصفور، قال ابن الحاج:" هذا التفصيل الذي فصّله ـ يعني ابن عصفور ـ شيء لم يذهب إليه أحد، ولا قاله نحوي"[2]، ولم يفرق سيبويه بين "أعطى" وبين "حَسُنَ وكَرُمَ" مع العلم بأن همزة "أعطى" معدية؛ لأنه يقال: عطوت الشيء بمعنى: تناولته، وأعطيته فلانًا، فيصير:"عطوت" بالهمزة متعديًا إلى اثنين بعد أن كان دونها متعديًا إلى واحد، ومن تصريح سيبويه باطراد ما أعطاه! وشبهه قوله: "هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله! بما أفعل فعله، وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعَل منه فعلًا، كما استغنى بـ تركت عن ودعت، وكما استُغنى بنسوةٍ عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك في الجواب؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوبه إنما تقول: ما أجود جوابه، ولا تقول: هو أجوبُ منه، ولكن هو أجود منه جوابًا ونحو ذلك، وكذلك لا تقول: أجوبْ به! وإنما تقول: أجود بجوابه، ولا يقولون في قال يقيلُ: ما أقيله! استغنوا بما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا وكذا، كما قالوا: تركت، ولم يقولوا: ودعت[3]، فجعل استغناءهم عن "ما أجوبه" بـ "ما أجود جوابه" مساوياً لاستغنائهم عن "ودعت" ماضي "يدع" بـ "تركت"، وعن "ما أقيله" بـ "ما أكثر قائلته"، مع العلم بأن عدولهم عن "ودع" إلى

(١) المقرب: ١/١١٠، وينظر شرح الجمل:١/٥٨٠.

(٢) الارتشاف:٤/٢٠٧٨.

(٣) الكتاب: ٤/٩٩.

"ترك" وعن "ما أقيله" إلى أكثر قائلته على خلاف القياس، وأن "ودع وما أقيله" موافقان للقياس فيلزم أن يكون ما أجوبه موافقًا للقياس، وهذا بَيِّنٌ والاعتراف بصحته مُتَعَيِّنٌ"(١).

وعلى ذلك فظاهر كلام سيبويه الجواز مطلقًا، وعدم التفريق بين الفعل الثلاثي المزيد سواء أكانت همزته للتعدية أم لا، وعدم الاقتصار على المسموع، بل يقاس ما لم يسمع منه على ما سمع، حيث قال: "وبناؤه ـ يعني فعل التعجب ـ أبدًا من "فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ"؛ هذا لأنهم لم يريدوا أن يتَصرَّف، فجعلوا له مثالًا واحدًا يَجرى عليه، فشُبِّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو: لاتَ وما ".(٢)

وقد منع الأخفش(٣)، والجرمي(٤)، والمازني(٥)، والمبرد، وابن السراج(٦) التعجب من الثلاثي المزيد مطلقًا، قال المبرد: " اعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة، نحو: علم، وضرب، ومكث"، ثم ذكر ما زاد عن

---

(١) شرح التسهيل: ٤٧/٣، ٤٨.

(٢) الكتاب: ٧٣/١.

(٣) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس: ٤٣٥/٢، وشرح الجمل لابن خروف:٥٧٥/٢، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨٩٤.

(٤) ينظر رأيه في الارتشاف:٢٠٧٨/٤.

(٥) ينظر رأيه في الارتشاف:٢٠٧٨/٤، وكتاب منهج السالك لأبي حيان: /٣٧٤، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨٩٤.

(٦) ينظر الأصول:٣ /١٥٢.

الثلاثة فقال: " ودخول الهمزة على هذا محال"[1]، وإن شذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه.

تعقيب:

ما ذكره ابن مالك من فقدان الدليل على مذهب ابن عصفور صحيح، والدليل على بطلانه أن العرب لم تفرق هذه التفرقة، فقد قالوا: ما أعطاه، مع أن همزته للنقل، وقالوا: ما أخطأه وما أصوبه مع أن همزته لغير النقل[2].

وعلى ما سبق فالراجح مذهب المجيزين من استحقاق مساواة "أفعَل" لـ"فعل"؛ وذلك لأن هناك مشابهةً لفظيةً وموافقةً معنويةً بين "أفعَل" وبين "فعل" في هذا الاستعمال: فالمشابهة اللفظية من قِبَل أن مضارع "أفعَل" واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثي بخلاف غيره من المزيد فيه.

وأما الموافقة في المعنى فكثيرة:

فمن موافقته لـ "فَعَل": و"عَتَم الليل" و"أعتم"، أي: أظلم، وسَرَى وأسرى، وبهما جاء القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ المِسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المِسْجِدِ الأَقْصَى﴾[3]، وقال ـ أيضًا: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[4].

---

(١) المقتضب:٤/ ١٧٨، ١٨١.

(٢) الارتشاف: ٤/٢٠٧٨.

(٣) من الآية:١ سورة الإسراء.

(٤) الآية: ٣ سورة الفجر.

ومن موافقته لـ "فَعِل": غَطِش الليلُ وأغطش، أي: أظلم، قال الله ﷻ: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾(١)، و"غَدِرت الليلة" و"أغدرت"، أي: اشتد ظلامها.

ومن موافقته لـ "فَعُل": خَلُق الثوب وأخلق، أي: بلي، و"بَطُؤَ الإنسان وغيره" و"أبطأ"، أي: تأخر، ونظائر ذلك كثيرة(٢).

وهذه المشابهةَ اللفظية وتلك الموافقةَ المعنوية هي التي جعلت سيبويه يختص "أفعَل" من بين الأفعال المغايرة للثلاثي باطراد بناء فعلي التعجب(٣).

١٧ . منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله مطلقًا

قال ابن مالك:" ... وقال الزمخشري بعد أن حكم بمنع الفصل: وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل، وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق، ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل "(٤).

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على ما ذهب إليه الزمخشري من منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله مطلقًا، فقال: "ولا يتصرف في الجملة التعجبية

---

(١) الآية:٢٩ سورة النازعات.

(٢) ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس: ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٤٨، وشرح عمدة الحافظ: ٢/٧٤٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل :٣/٤٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٨٩. ١٠٩١.

(٤) شرح التسهيل:٣/ ٤٢.

بتقديم ولا تأخير ولا فصل؛ فلا يقال: عبد الله ما أحسن، ولا ما عبد الله أحسن، ولا بزيد أكرم، ولا ما أحسن في الدار زيد، ولا أكرم اليوم بزيد، وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا، وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق"[١].

وهو في هذا متابع للأخفش[٢] والمبرد، وأكثر البصريين[٣]، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه[٤]، قال المبرد: "ولو قلت: ما أحسن عندك زيدًا!، وما أجمل اليوم عبد الله! لم يجز، وكذلك: لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد! وما أحسن أمس ثوب زيد!؛ لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار حكمه كحكم الأسماء، والدليل على ذلك أنك تقول: أقام عبد الله زيدًا، فتقلب الواو ألفًا لأنه فصل، وتقول في الاسم: هذا أقوم من ذا، فلا يعل"[٥].

---

(١) المفصل: ٣٦٨.

(٢) ينظر رأيه في شرح الكتاب للسيرافي:١/ ٣٥٧، وشرح الرضي على الكافية:٤/ ٢٣٢، والمقاصد الشافية:٤/ ٥٠٣، وقد نُسب إليه جواز الفصل.
ينظر الارتشاف: ٢٠٧٠/٤، والمساعد: ١٥٧/٢.

(٣) ينظر الارتشاف:٢٠٧٢/٤، وتوضيح المقاصد:٩٠١/٢، والهمع:٣/ ٥١.

(٤) يُنظر: التّبصرة للصيمري:٢٦٨/١، قال ابن الناظم:" وليس لسيبويه فيه نص شرح الألفية: ٣٣١.

(٥) المقتضب: ١٧٨/٤، إلا أن المبرد ذكر كلامًا في موضع آخر جعل الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة يشك بأنّ المبرد قد ناقض قوله الأول المانع، يقول المبرد: " وتقول: ما أحسن إنسانًا قام إليه زيدٌ، وما أقبح بالرجل أن قام يفعل كذا، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنما

فظهر من كلام المبرد أن دليل المنع أن التعجّب جري مجرى الأمثال؛ للزومه طريقة واحدةً، والأمثالُ الألفاظُ فيها مقصورة على السماع، نحو قولهم: "الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ"(١) يُقال ذلك بلفظ التأنيث، وإن كان المخاطب مذكّرًا(٢).

ومن يدقق النظر في المسألة يرى أن هناك دليلًا للمانعين ذكره قدامى النحويين كالسيرافي الذي قال:" ... فاحتج الذين لم يجيزوه بأن قالوا: التعجب كالمثل، والألفاظ فيه مقصورة على منهاج واحد، وإن كان يجوز في غيره من العربية تغيير مثله، وتقديمه، وتأخيره، فلما جاء كالمثل ـ والأمثال لا تغير ـ لم يغير"(٣)، وقد نَفَى ابن مالك دليل مانعي الفصل في شرح التسهيل

التعجب من قولك: أن يفعل كذا، كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس، تقديره: ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال " المقتضب:٤/ ١٨٧، وعبارة المبرد على رأي الأستاذ توحي بالجواز، لكن الناظر في قولي المبرد يلاحظ أنّ رأيه لم يتغير؛ لأنه منع أولًا الفصل بالظرف وإن تعلّقَ بالفعل؛ لأنه ليس في المتعجب منه ضمير يعود على الفاصل، فهو لم يُجز: ما أجمل اليومَ عبد الله، لأنه ليس في "عبد الله" ضمير يعود على اليوم، أما في نصه الثاني فإنّ في قولنا: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، ضميرًا في "يفعل" يعود على الفاصل، وهو "بالرجل" ولذلك أجازه. وهذا واضح من قوله:" وليس المتعجب منه، إنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا " ويقول: "والرجل الآن شائع"، فتبيّن من ذلك أنه لا تناقض.

(١) ينظر كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال:١/٧، ومجمع الأمثال:٢/ ٦٨، وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ عِنْدَ فَوْتِ الحَاجَةِ.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٤٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور:١/ ٥٨٧.

(٣) شرح الكتاب:١/ ٣٥٧.

كما تقدم أول المسألة، وكرر ذلك في شرح الكافية الشافية[١]،ثم أيد قول مجيزي الفصل، فقال:" والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور المنصور"[٢] ؛ فلتضعيفه مذهب المانعين عدّ دليلهم كلا دليل.

تعقيب:

الراجح جواز الفصل؛ لورود السماع به، وقوة ما احتج به المجيزون من القياس، أما المانعون فقد احتجوا بالقياس فقط، والسماع مقدم على القياس، كما أنه يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها.

١٨. تركيب "حبذا"

قال ابن مالك:" ... وذهب قوم إلى أن "حب" إذا ضم إليها "ذا" نزل منها منزلة حرف زائد في الفعل وصار المجموع فعلًا مفتقرًا إلى فاعل، فجعل المخصوص فاعلًا، فإذا قيل: حبذا زيد، فـ"حبذا" بمجموعه فعل، وفاعله "زيد"، وهو قول في غاية من الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل"[٣].

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على ما ذهب إليه الأخفش[٤] وابن درستويه[١] وخطاب الماردي[٢] . وهو ظاهر كلام الجرمي في الفرخ[٣] . من أن

---

(١)٢/ ١٠٩٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٤٢، وشرح الكافية الشافية:٢/ ١٠٩٨.

(٣) شرح التسهيل:٣/ ٢٦.

(٤) ينظر رأيه في الارتشاف:٤/٢٠٥٩، وتوضيح المقاصد:٢/ ٩٢٩، والمساعد:٢/ ١٤٢.

"حب" ركبت مع "ذا"، فإذا قلت: حبذا علي، فـ "حبّذا" فعلٌ ماض، و"ذَا" لَغْوٌ، و"علي" فاعل، وهو المخصوص بالمدح، وتابعه في ذلك ابنه بدر الدين(٤).

ولمن ذُكر من النحويين أدلة على ما ذهبوا إليه، ومن ذلك:

١. أن العرب قد صرفوه، فقالوا: "لا يُحَبِّذُهُ بما لا ينفعه"(٥).

٢. أن الفعلية قد غُلّبت؛ لأنها أسبق لفظًا، وأكثر حروفًا، فصارت "حبذا" كلها فعلًا(٦).

٣ ـ أنه لا يبقى معه شذوذ من إفراد "ذا" في نحو: حبذا الزيدان(٧).

وقد رُدّت الأدلة السابقة بما يأتي:

١. أنه ليس في قول العرب: "لا تحبذه" دلالة على أن "حبذا" كله فعل؛ إذ ليس مضارع "حبذا"، وإنما هو مضارع لـ "حبذ"، ومعنى لا تحبذه: لا تقل له حبذا، كما تقول: لم يبسمل زيد، أي: لم يقل باسم الله(٨)، فاشتقاق

---

(١) ينظر رأيه في منهج السالك:٤٠٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١٧١/٣.

(٢) ينظر رأيه في التذييل:١٦٢/١٠، وتذكرة النحاة: ٢٨٥، وموصل النبيل:٨٠٣/٢.

(٣) ينظر رأيه في المقاصد الشافية:٥٥٢/٤.

(٤) ينظر شرح الألفية: ٣٣٨.

(٥) ينظر سر الصناعة:١/ ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٤٠٩.

(٦) ينظر البديع في علم العربية :١/ ٤٩٥، وأوضح المسالك:٣/ ٢٥٢.

(٧) ينظر شرح التسهيل للمرادي ٦٣٨.

(٨) ينظر التذييل:١٠/ ١٦٢.

الفعل من لفظ الجملة، كقولهم: "حَمْدَلَ" في حكايةِ "الحمدُ لله"، و"سَبْحَلَ" في حكايته "سبحانَ الله".

٢. أن قولهم: "إن الفعلية قد غلبت" ظاهر الضعف(١)؛ لأن تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم؛ لأن الأسماء أصل الأفعال، والأصول أبدًا تغلب على الفروع إذا اجتمعت، وقد وجد من الأسماء ما هو مركب نحو: "بعلبك، ورامهرمز"، وأمثال ذلك كثير، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب(٢).

٣. أن "حبذا" قد أجري على الواحد والاثنين والثلاثة، والمذكر والمؤنث مجرى واحدًا، في قولك: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا الهندان، وحبذا الزيدون، وحبذا الهندات، فلولا أن "حب" قد ركب مع "ذا" حتى صارا معًا كالجزء الواحد، وخرجا عما عليه الفعل والفاعل في فرش هذه اللغة، لقالوا: حبذه هند، وحبذان الزيدان، وحبتان الهندان، وحب هؤلاء الزيدون والهندات، وهذا لم يُقل(٣).

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي: ٦٣٨.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٠.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٣٣.

تعقيب:

تكشفت بعد دراسة المسألة أمور:

١ ـ أن القول بتغليب الفعلية يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين، ويؤدي إلى ما لا نظير له؛ لأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له[١].

٢. أنه يجوز حذف المخصوص، وهو عند القائلين بفعلية "حبذا" كلها فاعل، وإذ الفاعل لا يجوز حذفه، ودليل على أنه لا يكون خبر مبتدأ؛ إذ يلزم حذف الجملة بأسرها، من غير عوض عنها، ولا قائم مقامها، وذلك لا يجوز[٢].

٣. أن الصحيح القول بعدم التركيب؛ لأن فيه إقرار كلٍّ من اللفظين على ما كان عليه، وأن "حب" فعل و"ذا" فاعله، والمخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر، والجملة باقية على أصلها من كونها جملة فعلية ماضوية؛ لأن الأصل عدم التغيير ولأنهم يقتصرون أحيانًا على "حب" إذا جاء معطوفًا على حبذا، وهو مذهب أكثر النحويين[٣].

٤. نسب السيوطي[٤] إلى المبرد أنه قال: إن "حبذا" فعل، وفَاعله الْمَخْصُوص، وهو يخالف نص كلامه في المقتضب؛ إذ قال:" وأما

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٢٦، وتمهيد القواعد:٥/ ٢٥٩٣

(٢) ينظر التذييل:١٠/ ١٧١، وتمهيد القواعد:٥/ ٢٦٠٣.

(٣) ينظر المسائل البصريات: ٢/ ٨٤٥، ٨٤٨، وكتاب الشعر: ٩٧/١، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١١٧، وتوضيح المقاصد:٢/ ٩٢٩.

(٤) الهمع:٣/ ٤٠.

"حبذا" فإنما كانت في الأصل: حبذا الشيء؛ لأن "ذا" اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو: حب هذا مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت "حب" و"ذا" اسمًا واحدًا فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في "نعم" فتقول: حبذا عبد الله وحبذا أمة الله "(١).

١٩. امتناع توسط الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه

قال ابن مالك: " ... واعلم أن أصل أدوات الاستفهام الهمزة؛ لأنها تأتي في الإيجاب والنفي، ويستفهم بها عن التصور وعن التصديق، ولكونها أصل أدوات الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، استأثرت عن أخواتها بتمام التصدير، فدخلت على العواطف من "الواو والفاء وثم"، ولم يدخلن عليها، فلا يقال: قد قام زيد، فأقام أخوه؟ كما يقال: فهل قام أخوه؟ وإنما يقال: قد قام زيد، أفقام أخوه؟ كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ﴾(٢):﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾(٣): ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾(٤)، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، إيثارًا لهمزة الاستفهام بتمام التصدير. وفي امتناع دخول العواطف عليها مع مساواتها لـ"هل" في صحة عطف ما هي فيه على ما قبله، شاهد على صدق قول سيبويه.

---

(١) المقتضب: ٢/ ١٤٣.

(٢) من الآية: ١٠٠ سورة الأعراف.

(٣) من الآية:٣١ سورة الرعد.

(٤) من الآية:٥١ سورة يونس.

وقد حمل الزمخشري بعض ما جاء من ذلك في القرآن الكريم على إضمار المعطوف عليه، فقال في قوله تعالى: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[١]، و﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾[٢]، تقديره: أكفروا وكلما عاهدوا، وأكفرتم فكلما جاءكم رسول، وهو إضمار لا دليل عليه، ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه"[٣].

المناقشة:

يرى ابن مالك أنه لا دليل على قول الزمخشري أن المعطوف عليه محذوف، يقدر بين الهمزة وحرف العطف في نحو قوله تعالى﴿: أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾، قال الزمخشري:" أَوَ كُلَّما الواو للعطف على محذوف معناه: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا "[٤].

وتابع الآلوسيُّ الزمخشري[٥]؛ فرأى أنه من عطف الفعلية على الفعلية؛ لأن قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا ﴾ ظرف: ﴿نَبَذَهُ﴾، والقرينة على ذلك المحذوف قوله تعالى: ﴿وَما يَكْفُرُ بِها ﴾إلخ.

وذهب كثير من النحويين والمفسرين[٦] على أنه يجوز توسط الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه لغرض يتعلق بالمعطوف خاصة، كقوله تعالى: ﴿أَوَ

---

(١) من الآية:١٠٠ سورة البقرة.

(٢) من الآية:٨٧ سورة البقرة.

(٣) شرح التسهيل:٤/١١١،١١٠.

(٤) الكشاف :١/ ١٧١.

(٥) روح المعاني:١/ ٣١٧. ٣٣٤.

(٦) ينظر التبيان للعكبري:١/ ٩٧، والبحر المحيط لأبي حيان :١/ ٥١٨.

كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على ما قبله[١]، وهو إما معطوف على قوله: ﴿لَقَد أَنزَلنَا﴾[٢]، أو على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾[٣][٤]، وقد اعترض الآلوسي هذا الرأي بأن التقدير يصير: نقضوا هذا العهد، وذلك العهد أَوَ كُلَّما عاهَدُوا، وفيه مع ارتكاب ما لا ضرورة تدعو إليه أن الجمل المذكورة بقربه ليس فيها ذكر نقض العهد[٥].

تعقيب:

بعد مناقشة المسألة يجدر ذكر الآتي:

أولًا: أجاز أبو حيان أن يكون المعطوف عليه في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ الجمل التي قبل الفاء، فلا يقدر محذوف، كأنه قال: ولقد آتينا يا بني إسرائيل، آتيناكم ما آتيناكم. فكلما جاءكم رسول، ويحتمل أن يقدر قبلها محذوف، أي: فعلتم ما فعلتم من تكذيب فريق وقتل فريق[٦].

ثانيًا: ذكر أبو حيان أن الزمخشري رجع عن اختياره إلى قول الجمهور[٧].

---

(١) ينظر البحر المحيط:١/ ٥١٨، والدر المصون:١/ ٤٩٨.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٩١.

(٣) من الآية:٩٩ سورة البقرة.

(٤) ينظر تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع:٢/ ٤٢٩.

(٥) روح المعاني:١/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٦) البحر المحيط:١/ ٤٨٢.

(٧) ينظر السابق:١/ ٥١٨.

٢٠ . مجيء "حتى" للترتيب

قال ابن مالك:" ... و"حتى" بالنسبة إلى الترتيب كالواو، فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا كقولك: قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا، وجائز كونه سابقًا كقولك: قدموا حتى المشاة متقدمين، ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه"(١).

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على ما ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب(٢) وابن يعيش(٣) من أن "حتى" تقتضي الترتيب، قال الزمخشري:" و"الفاء"، و"ثم"، و"حتى" تقتضي الترتيب"(٤)، تقول: قدم الحاج حتى المشاة، وزارني الناس حتى الأمير، فما بعدها مرتب على ما قبلها؛ فالأمير إنما زار بعد ما زار الناس، والمشاة إنما قدموا بعد قدوم الحاج(٥)، وتابعه في القول بعدم الدليل أبو حيان(٦).

---

(١) شرح التسهيل:٣/ ٣٥٩، وينظر شرح الكافية الشافية:٣/ ١٢١١.

(٢) الكافية: ٥٣.

(٣) شرح المفصل: ٥/ ١٣.

(٤) المفصل: ٤٠٤.

(٥) المقاصد الشافية:٥/ ٩٧.

(٦) ينظر الارتشاف:٤/٢٠٠٢.

ولا دليل على مذهبهم كما قال ابن مالك، ومذهب جمهور النحويين[١] أنها لمطلق الجمع كـ واو العطف عند عدم القرينة، فلا تفيد الترتيب الزمني بين العاطف والمعطوف في الحكم نحو: أديت الفرائض الخمس حتى المغرب، ووفيت أركان كل صلاة حتى الركوع، ومات كل الأنبياء حتى نوح، وعليه تقول: مات كل أب لي حتى آدم.

وأضافوا: لا يعتبر إلا الترتيب الذهني من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها سابقة على ملابسته للأجزاء الأخرى، أو في أثنائها، أو معها في زمان واحد، نحو: مات كل أب للناس حتى آدم، ومات الناس حتى الأنبياء، وجاءني القوم حتى علي، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلي أقواهم أو أضعفهم[٢]، ويؤيد ما سبق قوله عليه الصلاة والسلام: "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"[٣]؛ لأن تعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرهما؛ إذ ليس في القضاء ولا في القدر ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات والمقدورات، ومثل الحديث قول الشاعر:

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٣٧٥، وشرح التسهيل للمرادي: ٨١١، وشرح قطر الندى لابن هشام: ٣٠٤.

(٢) ينظر النحو الوافي:٣/ ٥٨٢..

(٣) الحديث في صحيح مسلم:٤/ ٢٠٤٥. كتاب الْقَدَرِ . بَابُ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ. رقم الحديث :٢٦٥٥، وموطأ مالك :٢/ ٨٩٩، كِتَابُ الْقَدَرِ. بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِالْقَدَرِ، ومسند أحمد:١٠/ ١٣٣، رقم الحديث:٥٨٩٣.

لَقَوْميَ حَتَّى الأقدمون تمَالَئُوا... على كُلِّ أمر يُورِث المجد والحَمْدا[1]

فعَطفت "حتى" "الأقدمون" على " لقومي"، دون اعتبار الترتيب الخارجي، فهي مثل الواو، تعطف المتقدم في الوجود الخارجي والمتأخر فيه، والمصاحب لما قبله، أما الترتيب الذهني فلا بد منه.

تعقيب:

الحق ما ذهب إليه الجمهور من أن "حتى" لا تفيد الترتيب، وإنما تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن حتمًا، أي: تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه، ولو كان هذا مخالفًا لما في خارج الذهن والواقع[2].

٢١. إتباع المتصل المنصوب بمنفصل منصوب

قال ابن مالك:" ...وأما: رأيتك إياك، فقد تقدم في باب التوكيد أن البصريين يجعلونه بدلًا، وأن الكوفيين يجعلونه توكيدًا، وأن قول الكوفيين عندي أصح؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في: رأيتك إياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدًا، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل"[3].

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ:٢/٦١٦، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٤٤٨، وشرح الأشموني:٢/ ٣٧٠، والهمع: ٢/ ٢٣١.

معاني المفردات: الأقدمون: الطاعنون في السن، تمالئوا: اجتمعوا وتعاونوا. يورث: يكسب المجد.

المعنى: يقول: إن قومه كبارًا وصغارًا اتفقوا على كل أمر يكسبهم المجد والرفعة وثناء الناس عليهم.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٩٥، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:٢/ ٦٣.

(٣) شرح التسهيل:٣/ ٣٣٢،٣٣٣.

المناقشة:

وصف ابن مالك إعراب البصريين[١] "إياك" في نحو قولنا: رأيتك إياك بدلًا بأنه تحكم بلا دليل، قال سيبويه:" فإن أردت أن تجعل مضمَراً بدلًا من مضمَر قلت: رأيتُك إياك، ورأيتُه إياه، فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلتَ أنت، وفعل هو، فـ "أنت" و"هو" وأخواتهما نظائر "إياه" في النصب"[٢] ، وقال الرماني:" وتقول: رأيتك إياك، ورأيته إياه، على البدل، ولا يجوز على التأكيد؛ لأن التأكيد يُرتبُ كما تُرتب الصفة، وليس كذلك البدل، والترتيبُ لا يكون إلا بعلامة وضعيةٍ في الأسماء، فأما ما يلي العاملَ فمعلقٌ في الأسماءِ، لا يحتاج إلى علامة في ذلك.

وتقول: فعلت أنت، وفعل هو، فيجوزُ على التأكيد، وعلى البدلِ؛ لأن العلامةَ واحدةٌ في المرفوعِ، وليس كذلك المنصوبُ والمجرور"[٣].

والدليل على ذلك ما ثبت عن العرب من أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت: جئت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، فإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع فتقول: جئت أنت، ورأيتك إياك، ومررت به به، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في الرفع[٤].

---

(١) ينظر مذهبهم في شرح الكتاب للسيرافي:٣/ ١٥٢.

(٢) الكتاب:٢/ ٣٨٦.

(٣) شرح الكتاب: ٦٧٣، ٦٧٤.

(٤) ينظر المقاصد الشافية:٥/ ٢١٤.

وقد أُعجب الشاطبي ـ رحمه الله ـ بهذا الدليل جدًا، فقال:" ...هكذا نقل سيبويه عن العرب، وتلقاه منه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما ينقلون؛ لأنهم شافهوا العرب، وعرفوا مقاصدها، فلا يعارض هذا بقياسٍ بأن يقال: إن نسبة المنفصل إلى المتصل في الرتبة الواحدة نسبة واحده، فكما كان في رتبة الرفع توكيدًا باتفاق، فليكن كذلك في رتبة النصب أيضًا، وكذلك ينبغي في القياس في ضمير الجر إلا أنه متصل"(١).

وهو ما اختاره الخوارزمي(٢).

ويرى الكوفيون أنه توكيد لفظي(٣)، قال ثعلب: "ضربتك إياك وضربتك أنت، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعماد، والتوكيد لا يكون أول الكلام، وأهل البصرة يقولون: ضربتك إياك بدل، ونحن نقول: هما توكيد"(٤).

واختاره ابن يعيش، وابن مالك(٥)، والرضي، والسيوطي(٦)؛ لأن البدل يقوم مقام الشيء، والضمير المنفصل لا يقوم مقامه، قال الرضي: "قال النحاة: إن المنفصل في نحو: ضربتك أنت: تأكيد، وفي: ضربتك إياك بدل، وهذا عجيب، فإن المعنيين واحد، وهو تكرير الأول بمعناه؛ فيجب أن يكون

---

(١) ينظر السابق:٥/ ٢١٤.

(٢) ينظر التخمير :٢/١٢١.

(٣) ينظر توضيح المقاصد:٢/ ٩٨٦.

(٤) ينظر مجالس ثعلب:١/١٣٣.

(٥) ينظر التسهيل: ١٦٦.

(٦) ينظر شرح المفصل:٢/ ٢٢٥، والهمع:٣/ ١٨٢.

كلاهما تأكيدًا لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما"[١].

تعقيب:

ردّ الشيخ خالد قول ابن مالك السابق:" والمرفوع توكيد بإجماع" بأن الإجماع على أن "أنت" توكيد، بمعنى أنه لا يكون إلا كذلك منتف؛ فقد أجازوا في "قمت أنت" البدلية، والمطابقة ترجح جانب البدلية، فلو لم يطابق كان تأكيدًا، نحو: "رأيتك أنت"[٢].

٢٢. تركيب "لن" من "لا" النافية و"أن" المصدرية

قال ابن مالك: " ... وذهب الخليل والكسائي في "لن" إلى أن أصلها: لا أنْ، وأنها مركبة من "لا" النافية، وأن الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال كما قالوا: وَيْلُمِّه.

وألزمه سيبويه بأنه لا خلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدًا لن أضرب، فلو كان أصلها: لا أنْ، للزم تقديم ما في الصلة على الموصول، وهو ممتنع. وقال السيرافي: المختار أنها غير مركبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل"[٣].

---

(١) شرح الكافية:٢/ ٣٦٥.

(٢) ينظر المساعد:٢/٤٠٠، وموصل النبيل:٣/١٠٣٧.

(٣) شرح التسهيل:٤/١٥.

المناقشة:

وصف ابن مالك رأي الخليل[١]، والكسائي[٢] أن "لن" مركبة بأنه لا دليل عليه، وتركيبها عندهم من حرفين "لا" النافية، و"أن" المصدرية، ثم حذفت الهمزة من "أن" إمّا تخفيفاً، أو اعتباطاً، فالتقى ساكنان: الألف، والنون؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فَصَارَت "لن"، وحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب، واستقلت بما بعدها كلامًا.

والدليل على ذَلِك قربها فِي اللَّفْظ من "لَا أَن" وَوُجُود معنى "لَا" و"أَن" فِيهَا، وَهُوَ النَّفْي والتخليص للاستقبال[٣]، وقد جاءت على الأصل في الضرورة في قول الشاعر:

فإنْ أمْسكْ فإن العيشَ حُلوٌ ... إليَّ، كأنه عسلٌ مشوبُ

يرجي المرء ما لا إنْ يُلاقي ... وتعرض دونَ أبعده الخطوبُ[٤]

وقد وصف الزجاج رأي الخليل والكسائي بأنه قول شاذ[٥].

وذهب سيبويه، والجمهور[١] إلى أنها بسيطة، قال سيبويه:" وأما غيره ـ يعني الخليل ـ فزعم أنه ليس في "لن" زيادة، وليست من كلمتين ولكنّها بمنزلة

---

(١) ينظر رأيه في الكتاب:٣/ ٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/ ١٦١، والارتشاف:٤/ ١٦٤٣.

(٢) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس:١/ ٦٣، والمغني: ٣٧٤، وتمهيد القواعد:٨/ ٤١٤٠.

(٣) ينظر الهمع:٢/ ٣٦٥.

(٤) البيتان من بحر الوافر، وهما لجابر الأنصاري في التصريح:٢/ ٣٥٩، ولجابر الطائي في نوادر أبي زيد: ٢٦٤ برواية" مَا إن لَا يلاقي "، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية:٤/ ٣٩.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه:١/ ١٦١.

شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً "[٢]، وقد ردوا القول بالتركيب من عدة أوجه:

الأول: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع.

الثاني: أنها لو كان أصلها: "لا أن" لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيداً لن أضرب. وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له، مع التركيب، حكم لم يكن قبل ذلك[٣].

الثالث: أنه يلزم منه أن تكون "أن" وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: لن يقوم زيد كلامًا، فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد! فالجواب أن هذا القول ضعيف، لوجهين:

أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه.

والآخر: أنّ "لا" تكون قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر.

قال المرادي:" هذا لا يلزم المبرد؛ لأن تكرارها عنده لا يلزم. ولكنه يلزم الخليل"[٤].

---

(١) ينظر توضيح المقاصد:٣/ ١٢٢٩، والهمع:٢/ ٣٦٥.

(٢) الكتاب:٣/ ٥.

(٣) المغني: ٣٧٤.

(٤) الجنى: ٢٧١.

وَالْمَشهُور فِي رِوَايَة الْبَيت: يرجي الْمَرْء مَا إِن لَا يلاقي بِتَقْدِيم "إِن" الْمَكْسُورَة الْهمزَة على "لَا" وَهِي زَائِدَة[1]، أراد: يرجى المرء الذي لا يراه.

تعقيب:

ظهر مما سبق رجحان مذهب الجمهور؛ لقوة أدلتهم، وعدم الاعتراض عليه.

٢٣ . أصل "كيما"

قال ابن مالك:" ... وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بـ "كي" كقول الشاعر:

فطَرْفَك إمّا جئتنا فاصْرفنّه ... كما يحسبوا أنّ الهوى حيثُ تَنْظرُ[2]

وزعم الفارسي أن الأصل: "كيما" وحذفت الياء، وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه"[3].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:١/ ٣٧١، وتمهيد القواعد:٣/ ١١٩٦، والخزانة :٨/ ٤٤١.

(٢) من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه:١٠١، ولجميل بن معمر في المقاصد النحوية:٤/ ١٨٩٢، ولهما في شرح شواهد المغني:٤٩٨/١، وبلا نسبة في الجنى الداني:٤٨٣، ورصف المباني:٢١٤، ومجالس ثعلب:١٥٤.

معاني المفردات: الطرف: العين: اصرفنه: حوله إلى جهة أخرى غير جهتنا.

المعنى: ابعد نظرك عنا ولا تجعل عيونك ترقبنا، وانظر إلى غيرنا، حتى يظن الناس أن محبوبك يجلس حيث تنظر.

(٣) شرح التسهيل:١٧٣/٣.

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على قول الفارسي إن أصل "كما": "كيما" وحذفت الياء، ووصفه بالتكلف وعدم الحاجة إليه، وذهب إلى أن الكاف للتشبيه كفت بـ"ما"، ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل.

وهذا الذي قاله الفارسي نُسب إلى المبرد والكوفيين(١)، قال ناظر الجيش "وحكى الكوفيون أنها تكون بمعنى "كي"، فينصب بها، ووافقهم المبرد"(٢).

واستدل الكوفيون بقول أبي النجم:

قلت لشَيْبان: ادنُ من لِقائِه ... كما نُغَدّي القومَ مِن شِوائِه(٣)

حيث ذهبوا إلى أن "نغدي" في موضع نصب بـ"كما"، و"كما" محذوفة من "كيما"، وسكنوا ياء "نغدي" ضرورة(٤).

ولم يرتض أبو حيان ما قاله ابن مالك فقال: "وقوله: "وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه" ليس كما ذكر، بل هو تأويل عليه دليل، وإليه حاجة، وذلك أنه لم يثبت النصب بـ"كما" في موضع خلاف هذا المختلف فيه، فيحمل هذا عليه، والنصب ثابت بـ"كيما"، والعلة في "كيما" أصل،

---

(١) ينظر مجالس ثعلب: ١/١٢٨،١٢٧.

(٢) ينظر تمهيد القواعد:٦/ ٣٠١٦.

(٣) البيتان من بحر الرجز، وهما للشاعر في ديوانه:٧٠، ٧١، والكتاب:٣/١١٦، والإنصاف:٢/ ٤٨٢، وبلا نسبة في تمهيد القواعد:٦/ ٣٠٠٧

المعنى: الشاعر يأمر ابنه باتباع ظليم من النعام، وأن يدنو منه لعله يصيده فيطعم الناس منه بعد شَيِّه.

(٤) التذييل:١١/ ٢٧٣.

وفي كاف التشبيه المكفوفة بـ"انتظرني كما آتيك" بين الخليل والفراء، فالأولى أن يعتقد أن أصلها "كيما" لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بـ "كيما"[1].

قال ناظر الجيش:" وأقول: هذا الذي ذكر عن الكوفيين، والفارسي أقرب وأولى مما ادعاه المصنف[2].

***

(١) التذييل:١١/ ٢٧٣.

(٢) تمهيد القواعد:٦/ ٣٠١٦.

المبحث الثاني: عدم الدليل في الصرف

١ . أصل لفظ الجلالة "الله"

قال ابن مالك:" ولو لم يُرَدّ على من زعم أن أصل الله: الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا؛ لأن الله والإله مختلفان في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ فلأن أحدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل مُعْتَلُّ العين، والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين، ورَدُّهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف، وأما اختلافهما في المعنى فلأن "الله" خاص بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية والإسلام، والإله ليس كذلك"(١).

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل على قول من زعم أن أصل "الله": الإله، وهو مذهب سيبويه، حيث قال:" وكأن الاسم ـ والله أعلم ـ إله، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفًا منها"(٢).

وقد نُسب هذا الرأي إلى يونس والكسائي وقطرب والفراء والأخفش(٣)، ونُسب للكوفيين(٤).

---

(١) شرح التسهيل:١/ ١٧٧.

(٢) الكتاب:٢/ ١٩٥.

(٣) ينظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي:٢٣، وأمالي ابن الشجري:٢/١٩٦.

(٤) ينظر نهاية البيان في تفسير القرآن للمعافى الموصلى:٢٣٣.

وعلى هذا فالهمزة أصلية، والألف التي قبل الهاء زائدة، فأصل لفظ الجلالة: "الإله" بوزن "الفعال"، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ونظير ذلك قولهم: "أناس"، ثم قالوا: "الناس" وأصله: "الأناس" فحذفت الهمزة فقيل: "الناس"(١).

أو يقال: إن الهمزة من "الإله" حذفت للنقل، بمعنى أنها نُقلت حركتها إلى لام التعريف، وحُذفت بعد نقل حركتها فصار: "أللاه" فاجتمع مثلان متحركان وهما اللامان، فأدغمت اللام الأولى في الثانية بعد إسكانها لأجل الإدغام(٢)، والذي يدل على ذلك أن الإله بمعنى مألوه، وهو مشتق من أَلَهَ يأله إلاهً وألوهة، وأَلَه بمعنى عبد، والدليل قول رؤبة:

للهِ دَرُّ الغانِياتِ المُدَّهِ ... سَبَّحْنَ واسترجَعْنَ مِن تأَلُّهِي(٣)

يعني من تعبدي، فذكر المصدر فدل على صحة اشتقاق الفعل منه.

وقد أبطل ابن مالك القول بأن الهمزة حذفت ابتداء، ثم أدغمت اللام في اللام؛ لأن حاصله ادّعاء حذف فاء، بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادًا من حذف العين واللام؛ لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل.

---

(١) ينظر اشتقاق أسماء الله الحسنى: ٢٤، وكتاب اللامات: ٥٢، وأسرار العربية: ١٧٥.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش:١/ ٤٢.

(٣) من الرجز للشاعر في ديوانه:١٦٦، وكتاب العين:٤/٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ٤١. الغانيات: جمع الغانية، وهي المرأة الغنيَّة بحسنها وجمالها عن الزينة. المدَّه: الممْدوحات. من "مَده" بمعنى: مدَحَ.

وقد أبطل ابن مالك ـ أيضًا ـ القول بأن الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى، ثم حذفت؛ لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه:

أحدها: نقل حركة همزة في كلمتين على سبيل اللزوم، ولا نظير لذلك.

الثاني: نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن؛ لأن اجتنابه في اللام آكد؛ إذ هو ملتزم في: أوعَدَ وبابه، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا في أفعال الرؤية.

الثالث: مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة، وذلك يوجب كون النقل عملًا كلا عمل؛ لأن المنقول إليه كان ساكنًا ثم حرك بحركة الهمزة؛ إبقاء عليها وصونًا لها من محض الحذف، وإذا سكن فات ذلك، وعاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل، فكأن النقل لم يكن، ومع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل في "يَئِس" فقال: "ييس"، ثم سكن فقال: "يَيْس"، فلا يخفى ما في هذا من القبح مع كونه في كلمة واحدة، والمدعى في الله من كلمتين، فهو أمكن في الاستقباح، وأحق بالإصلاح.

الرابع: إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة، وذلك بمعزل عن القياس، لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين في الآخر، وقد اعتبر أبو عمرو بن العلاء في الإدغام الكبير الفصل بمحذوف واجب الحذف نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ

دِينًا﴾[1] أي: يدغم الغين في الغين فلأن يعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف أحق وأولى[2].

تعقيب:

لقد قيلت في أصل كلمة "الله" أقوال كثيرة، منها الرأي الثاني: أن أصله: "الإله"، وإذا لم يكن عليه دليل كما قال ابن مالك، إلا أنه قد سلم من الاعتراضات التي قيلت على الآراء أخرى، فقد قيل مثلًا: إنه مشتق من "وله"، وعلى هذا فالهمزة منقلبة عن واو، فأصل لفظ الجلالة ولاه، ثم أبدلت الواو همزة كما أبدلت في إشاح وإعاء، فصار اللفظ به "إلاه"، ثم حذفت همزته.

وقد رد هذا الاشتقاق من عدة أوجه:

أحدها: أنه لو كانت الهمزة بدلًا من واو لجاز النطق بالأصل ولم يقله أحد، ويقولون: إشاح ووشاح، وإعاء ووعاء.

الثاني: لو كان كذلك لجمع على أولهة كأوعية وأوشحة، فترد الهمزة إلى أصلها ولم يجمع "إله" إلا على آلهة.

الثالث: لو كان كذلك لقيل في "تفعل منه" توله؛ لأن الواو فيه أصلية[3].

---

(١) من الآية: ٨٥ سورة آل عمرآن.

(٢) ينظر شرح التسهيل:١/ ١٧٧. ١٧٩.

(٣) ينظر هذا الرأي والردود عليه في تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج: ٢٥، وشرح الكافية الشافية:٤/ ٢٠٩١.

٢. أصل "فم"

قال ابن مالك:" ...بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد: إحداها: فَ مَ ى، والثانية: ف م و، والثالثة: ف م م، ومادة: رابعة من ف وه، وكلها أصول متوافقة في المعنى، لا أن أصلها "فَوه" كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك مدَّعًى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه في غير ضرورة، مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة"(١).

المناقشة:

ذكر ابن مالك أنه لا دليل لمن قال: إن أصل فم: فوه، وهو مخالف للواقع؛ فقد استدلوا بالآتي:

أولًا: أن لهذا الأصل شبهًا في لغة العرب، فقد قالوا: بيت وأبيات، وسوط وأسواط، وهو معتل ثلاثي ساكن العين؛ فجمع على أفعال(٢).

ثانيًا: أن الْعَرَب قصرت استِعمَال "فَم" عِند إِفرَاده، واختارت رده إِلَى أَصله عِنْد إِضَافَته، فَقَالُوا عِند الإِضَافَة: نطق فوه، وَقبّل فَاه، وَأدخل إِصبعه فِي فِيهِ(٣).

(١) شرح التسهيل: ١/٤٨.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٣٢، والبديع: ١/ ٢٧.

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري: ٨٢.

ثالثًا: قَولهم فِي جمعهُ: أَفواهُ، وفي تصغيره: فويه؛ لِأَن الجمع والتصغير يردان الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا كَمَا قالوا في جمع ابن: بنون فتثبت الواو، وتقول في جمع فتى: فتيان وفتية، فعلم حينئذٍ أن ألفه هذه منقلبة عن ياء، وقَالُوا فِي تَصْغِير مَاء وشاه: مُوَيه، وشويهة فدل على أَن هَذِه الهمزَة مبدلة من الهَاء[1].

وقد ذهب ابن مالك إلى أن "فوه" ليست أصلًا لـ"فم"؛ مخالفًا بذلك النحويين واللغويين[2] قاطبة، الذين يرون صحة ذلك، قال سيبويه:" ...وأمَّا "فم" فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله "فوْهٌ"، فأبدلوا الميم مكان الواو، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين نحو: ميم "دمٍ"، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب، والإضافة والتثنية، فمن ترك "دمٌ" على حاله إذا أضاف، ترك "فمٌ" على حاله، ومن ردَّ إلى "دمٍ" اللام ردَّ إلى "فمٍ" العين فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في "فمٍ" "[3].

---

(١) ينظر الأصول:٣/ ٢٧٣، وليس في كلام العرب لابن خالويه: ٢١٧، ودرة الغواص: ٨٢، وحاشية الصبان:١/ ١٢٨، والتصريح:١/ ٧٢.

(٢) ينظر المقتضب:١/ ٢٣٩، وسر الصناعة:٢/ ٨٩، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ:١/ ١٢٠، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع: ١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ١٥٦، والممتع لابن عصفور: ٢٥٩.

(٣) الكتاب:٣/ ٣٦٥.

وإنما أُبدلت الميم من الواو؛ لأنّها تشابه حروف المدّ واللّين من حيث كانت تقع

وَصْلاً لحروف الرَّوِيّ في الشّعر ساكنة ومتحرّكة؛ فلذا جاز حذفها كما تحذف حروف العلّة وهي حروف المدّ، فلمّا أسقطت الهاء كان ينبغي أن يقع الإعراب على الواو، ولو تحرّكت وقبلها فتحة لانقلبت ألفًا، وإذا انقلبت ألفًا لحقها التّنوين فسقطت الألف؛ لالتقاء السّاكنين فقلت: "فًا" فبقي الاسم الظّاهر على حرف واحد، وهذا أقلّ ما يوجد في الأسماء الظّاهرة، فلمّا كان بقاء الواو يؤدّي إلى القلب والإسقاط، وهذا إجحاف وخروج عن الأمثلة والنّظائر، ووجدوا الميم توافق الواو في المخرج من الشّفتين، وتوافقها في الغنّة؛ فقلبوا من الواو ميمًا؛ لأنّها حرف صحيح يتحمّل حركات الإعراب، فقالوا: "هذا فمٌ"، و"رأيتُ فمًا"، و"عَجِبتُ من فمٍ"(١).

تعقيب:

يظهر أن ما رآه ابن مالك ضعيف، ودليله مردود؛ لأن النحويين قد ذكروا أنّ البدل يجتمع مع المُبْدَل ويحلُّ محلَّه، والميم هنا بدل من الواو، وليست عوضًا، والعِوَضُ لا يجتمع مع المعَوَّض ولا يحلّ محلّه، وإنّما يتأخّر عن مكان المعَوَّض ويتقدّم عليه، وكلّ بدل عوضٌ، وليس كلّ عوضٍ بدلًا، فلمّا كانت الميم بدلًا من الواو جاز أن يجمع بينهما في قول الفرزدق:

---

(١) ينظر المقتضب:٣/ ١٥٨، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي:٣/ ١٩٣، وشرح التصريف للثمانيني: ٣٤٢، ٣٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ١٥٦.

هُمَا نَفَثا في فيَّ من فَموَيهما ... عَلى النّابحِ العَاوِي أشدَّ رجَامِ[1]

من حيث كانت بدلاً، لا عِوَضًا خالصًا[2].

وعلى ذلك فالراجح أن "فوه" أصل لـ"فم"؛ إذ لا توسع في ذلك ولا تصرف كما قال ابن مالك، وهو أشهر من كونه على إحدى المواد الآتية: فَ مَ ى، ف م و، ف م م، ف و هـ.

***

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه:٢/ ٥٤١، برواية: "هما تفلا"، وتعليق الفرائد:١/ ٢٨٣، وبلا نسبة في المسائل العسكريات: ٩٣، والإنصاف:١/ ٢٨٢.

المفردات: نفثا: ألقيا على لساني، العاوي: النابح وأراد به من يتعرض للهجو والسب له من الشعراء، وأصله في الكلب، الرجام: مصدر راجمه بالحجارة، أي: راماه، والمعنى: أن إبليس وأعوانه أغوى الناس ومن هؤلاء الفرزدق.

(٢) ينظر شرح التصريف للثمانيني: ٣٤٦، واللباب للعكبري:٢/ ٣٢٩.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، والرسول الأعظم، وعلى آله وأصحابه الأبرار الأطهار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

أولًا: أن ابن مالك قد يقول بعدم الدليل، وهو موجود، وقد ظهر ذلك في عدة مسائل، منها:

١. ذكر ابن مالك أنه لا دليل على قول السيرافي: إن "عسى" حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وقد ذكر سيبويه الدليل، حيث قال:" ...وأما قولهم: عساك فـ "الكاف" منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك بني"(١).

٢. ذكر ابن مالك أنه لا دليل على ما ذهب إليه الزمخشري من منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله مطلقًا، ودليل المنع ذكره قدامى النحويين كالسيرافي الذي قال:" ... فاحتج الذين لم يجيزوه بأن قالوا: التعجب كالمثل، والألفاظ فيه مقصورة على منهاج واحد، وإن كان يجوز في غيره من العربية تغيير مثله، وتقديمه، وتأخيره، فلما جاء كالمثل ـ والأمثال لا تغير ـ لم يغير"(٢).

٣. وصف ابن مالك إعراب البصريين "إياك" في نحو قولنا: رأيتك إياك بدلًا بأنه تحكم بلا دليل، وقد ثبت لهم دليل على ما قالوا؛ فقد جاء عن

---

(١) ينظر المسألة رقم:٩.

(٢) ينظر المسألة رقم: ١٧.

العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت: جئت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، فإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع فتقول: جئت أنت، ورأيتك إياك، ومررت به به، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في الرفع(١).

٤ . وصف ابن مالك رأي الخليل، والكسائي أن "لن" مركبة بأنه لا دليل عليه، وتركيبها عندهم من حرفين "لا" النافية، و"أن" المصدرية، ثم حذفت الهمزة من "أن"، فالتقى ساكنان: الألف، والنون؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فَصَارَت "لن"، وحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب، واستقلت بما بعدها كلامًا.

وقد ذكروا دليلًا على ذَلِك، وهو قربها فِي اللَّفْظ من "لَا أَن"، وَوُجُود معنى "لَا" و"أَن" فِيهَا، وَهُوَ النَّفْي والتخليص للاستقبال(٢).

ثانيًا: أن ابن مالك حين يعجب برأي يرمي الرأي الآخر بأنه لا دليل عليه، رغم أنه مذهب جميع النحويين، فقد ذهب إلى أن "فوه" ليست أصلًا لـ"فم"؛ مخالفًا بذلك النحويين واللغويين قاطبة، الذين يرون صحة أن أصله: فوه ، وذكر أنه لا دليل لهم، وهو مخالف للواقع؛ فقد استدلوا بأن لهذا الأصل شبهًا في لغة العرب، فقد قالوا: بيت وأبيات، وسوط وأسواط، وهو معتل ثلاثي ساكن العين؛ فجمع على "أفعال"، وبأن الْعَرَب قصرت استِعمَال "فَم" عِند إِفرَاده، واختارت رده إِلَى أَصله عِنْد إِضَافَته، فَقَالُوا عِند الإِضَافَة: نطق فوه، وَقبّل فَاه، وَأدخل إصبعه فِي فِيهِ،

(١) ينظر المسألة رقم :٢١.

(٢) ينظر المسألة رقم :٢٢.

كما استدلوا بقَولهم فِي جمعهُ: أَفواهُ، وفي تصغيره: فويه؛ لِأَن الجمع والتصغير يردان الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا كَمَا قالوا في جمع ابن: بنون فتثبت الواو[1].

ثالثاً: أن بعض شراح التسهيل قد يوافقون ابن مالك في القول بعدم الدليل[2].

رابعًا: أن أبا حيان اهتم برد دعوى عدم الدليل؛ فقد ذكر ابن مالك أنه لا دليل لابن خروف على ما ذهب من أن عامل النصب في الظرف في قولك: زيد خلفك المبتدأ نفسه على مذهب ابن خروف، ورد أبو حيان ذلك، فقال: "وأما قوله: "مع عدم دليل" فليس كما ذكر، بل الدليل يدل عليه، فكما أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعًا، كذلك أعملناه فيه نصبًا، ومتى أمكن نسبة العمل إلى ملفوظ به كان أولى من المقدر، وقد أمكن ذلك بما ذكرناه[3].

خامسًا: أن ابن مالك كثيرًا ما ينفي الدليل لعدم وجوده فعلًا، أو لوجوده مع ضعفه، أو رده بأدلة.

وآخر دعوانا بتوفيق ربنا أن الحمد لله الذي وحده علا

---

(١) ينظر المسألة رقم :٢٥.

(٢) ينظر المسألة رقم :٦.

(٣) ينظر المسألة رقم : ٨ ،٢٣.

ثبت المصادر

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القَطَّاع الصقلي ت د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي، ت أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ت د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٤. أسرار العربية للأنباري، ت بركات هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط الأولى، ١٤٢٠هـ،١٩٩٩م.

٥. اشتقاق أسماء الله للزجاجي، ت د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٦. الأصول في النحو لابن السراج، ت د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٧. إعراب القرآن للنحاس، ت د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٨. الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، ت د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩، ١٩٨٩ م.

٩. أمالي ابن الشجري، ت د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط الخامسة، ١٩٧٩م.

١٢. إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبد الله القيسي، ت د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٣. الإيضاح العضدي للفارسيّ، ت د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
١٤. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت صدقي محمد معروف، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.
١٥. البديع في علم العربية لابن الأثير، ت د. فتحي أحمد على الدين، د. صالح حسين العايد، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠هـ.
١٦. التبصرة والتذكرة لأبي إسحاق الصيمري، ت د. فتحي أحمد مصطفى على الدين، دار الفكر دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
١٧. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
١٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ت د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٩. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، ت د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ،١٩٨٦ م.
٢٠. تذكرة النحاة لأبى حيان، ت د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.
٢١. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان، ت د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٢٢. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٢٣. تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج، ت أحمد يوسف الدقاق، الناشر دار الثقافة العربية.
٢٤. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ت د. عبد الرحمن المفدى، بيروت، ط ١ ،١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٥. تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط الأولى، ٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٢٦. تهذيب اللغة للأزهري، ت محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
٢٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت د. عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.
٢٨. جامع البيان في القراءات السبع للداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م.
٢٩. جمهرة اللغة لابن دريد، ت رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٣٠. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى،١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٣١. حاشية الخُضَرِيّ على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية.
٣٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، ت الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.
٣٣. الخصائص لابن جنى، ت الأستاذ محمد على النجار، القاهرة، ١٩٥٢م.
٣٤. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ هـ.
٣٥. الدر الفريد وبيت القصيد لمحمد بن أيدمر المستعصمي، ت د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٦ هـ، ٢٠١٥م.
٣٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.
٣٧. ديوان أبي النجم العجلي ـ ت د. محمد أديب عبد الواحد ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١ ـ ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٣٨. ديوان رؤبة بن العجاج، ضمن مجموعة أشعار العرب، ت وليم بن الورد البروسي، ١٤٠٠ هـ، ١٩٩٠ م.
٣٩. ديوان الفرزدق، ت إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٨٣م.
٤٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، ت علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٢. سر صناعة الإعراب لابن جني، ت د. حسن هنداوي، دار العلم دمشق، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٤٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٤٤. شرح الألفية لابن عقيل، ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط العشرون، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٤٥. شرح التسهيل لابن مالك، ت د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٤٦. شرح التسهيل للمرادي، ت د ناصر حسين علي، دار سعد الدين بدمشق، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.
٤٧. شرح التصريف للثمانيني، ت د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٤٨. شرح الجمل لابن خروف، ت د سلوى محمد عمر، معهد البحوث العلمية بأم القرى، ط أولى، ١٤١٩ هـ.
٤٩. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية.
٥٠. شرح الرضي على الكافية، ت يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٥١. شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ت محمد حسين مهدلي، على سيد على، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٥٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، ت عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط الأولى، ١٩٨٤م
٥٣. شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار الحياة، بيروت.
٥٤. شرح شواهد الإيضاح لابن بري، ت عيد مصطفى درويش، د. محمد مهدى علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٥ هـ،١٩٨٥ م.
٥٥. شرح عمدة الحافظ وعدة الحافظ لابن مالك، ت عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ، ٩٧٧١م.
٥٦. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
٥٧. شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث بدمشق، ط الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٥٨. شرح المفصل لابن يعيش، ت د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م.
٥٩. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، ت خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.
٦٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠م.
٦١. الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ت السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي.
٦٢. صحيح البخاري، ت د. مصطفي أديب البغا، طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٦٣. الفرق لابن أبي ثابت اللغوي، ت حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

٦٤. الفرق للسجستاني، ت حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.
٦٥. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها للهذلي، ت جمال بن السيد بن رفاعي، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط الأولى، ٢٠٠٧ م.
٦٦. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م.
٦٧. كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري . ت محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٨م.
٦٨. كتاب سيبويه، ت الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثانية، ١٩٧٧م.
٦٩. كتاب الشعر للفارسي أو شرح أبيات المشكلة للفارسي، ت د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م
٧٠. كتاب اللامات للزجاجي، ت د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢ ١٩٨٥م.
٧١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ت عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٧٢. كتاب العين للخليل بن أحمد، ت د. مهدى المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر بالعراق.
٧٣. كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان، ت محمد يعقوب تركستاني، نيوهافهن، أمريكا، ١٩٤٧ م.
٧٤. الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، ت د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ م.
٧٥. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت غازي طليمات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
٧٦. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤هـ.

٧٧. اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، ت إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٤م.
٧٨. ليس في كلام العرب لابن خالويه، ت أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٧٩. المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري، ت سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية بدمشق.
٨٠. مجالس ثعلب، ت الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٤٠٠هـ،١٩٨٠ م.
٨١. مجمع الأمثال للميداني، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
٨٢. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٨٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جِنّي، ت على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.
٨٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، ت عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٨٥. المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب، ت على حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
٨٦. المسائل البصريات للفارسي، ت د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥هـ.
٨٧. المسائل العسكريات للفارسي، ت د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٢ م.
٨٨. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت د. محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠هـ،٢٠٠١م.
٨٩. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، ت د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥م.

٩٠. معاني القرآن للأخفش، ت د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٩١. معاني القرآن للفراء، ت أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.
٩٢. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت د. عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت.
٩٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط السادسة، ١٩٨٥م.
٩٤. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ت د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٣م.
٩٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، مطبعة جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
٩٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، ت د. علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، ط الأولى، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م.
٩٧. المقتضب للمبرد، ت الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٩٨. الملخّص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الرّبيع، ت د عليّ بن سلطان الحكمي، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.
٩٩. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، ت د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط الأولى، ١٩٩٦م.
١٠٠. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، ت د عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٦م.
١٠١. موصل النبيل إلى نحو شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري، ت ثريا عبد السميع لإسماعيل، كلية اللغة العربية بأم القرى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
١٠٢. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، ط الخامسة عشرة.

١٠٣. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ت الشيخ محمد على الضباع، المكتبة التجارية بمصر، بدون تاريخ.
١٠٤. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، ت طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
١٠٥. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، ت. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، مصر، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
١٠٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

***